

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأسر الأطفال المتعرضين للإساءة في المجتمع السعودي

د. عبدالعزيز بن علي الغريب

أستاذ علم الاجتماع المشارك - كلية العلوم الاجتماعية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأسر الأطفال المتعرضين للإساءة في المجتمع السعودي. واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة لتحليل (110) ملفات من ملفات حالات الأطفال الذين تعرضوا للإساءة من مصادر عدة صحية وقانونية واجتماعية بعدد من مدن المملكة العربية السعودية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإساءة الجسدية جاءت في المرتبة الأولى، يليها الإساءة العاطفية، ثم الإساءة النفسية، وفي المرتبة الأخيرة الإساءة الجنسية. وجاء ترتيب القائم بالإساءة ضد الطفل، الأب، وأحد الإخوة والأم، والخادمة، والسائق. كما توصلت الدراسة إلى ارتفاع الإساءة ضد الأطفال في الأسرة الممتدة، بينما تقل الإساءة في الأسرة النووية. وأن الإساءة تزداد في الأسر التي يبلغ أفرادها من (9 -12 فرداً) بينما تقل في الأسر قليلة الحجم. وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية الأطفال المساء إليهم ينتمون لأسر زواجية. وغالبية الأسر ينتمون للنمط القروي والبدوي بينما تقل في الأسر التي تعيش في المناطق الحضرية. كما توصلت الدراسة إلى أنه كلما قل تعليم الأب زاد ارتكابه للإساءة ضد الطفل. وفيما يتعلق بالمستوى الاقتصادي تزداد الإساءة في الأسر ذات الدخل الاقتصادي المنخفض، ثم في الأسر ذات المستوى الاقتصادي المتوسط. بينما أقل الأسر التي تنتشر فيها الإساءة هي الأسر ذات المستوى الاقتصادي العالي. كما تضمنت الدراسة بعض التوصيات التي يأمل الباحث أن تساهم في معالجة مثل هذه الظاهرة.

Social, Economic and Cultural Characteristics of the Families of Children Facing Child Abuse in the Saudi Society

Abdul-Aziz Ali Al-Ghareeb

Department of Sociology and Social Work
College of Social Sciences

Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University, KSA.

Abstract

The objective of the present study is to identify the social, economic and cultural characteristics of the families of children facing child abuse in the Saudi society. The study used a case study method for analyzing 110 files of children who were subject to abuse from various health, legal and social sources in various cities of the Kingdom of Saudi Arabia.

The study indicated that there was a high rate of abuse against children in the extended families, while there was a lower rate in the nuclear families. Child abuse is increased in the families whose members were about 9-12, while it decreased in smaller families. The study indicated that the most abused children belonged to marital families, and most families belong to the rural and nomadic category, while it decreased in the families living in urban regions. The study also showed that fathers with lower education were more abusive to children. As for the economic standard, abuse increased in the lower income families, than in the medium income families, while it was low in the families with high economic income. The study concluded with some recommendations that the researcher would wish could contribute to overcoming such phenomenon.

1 - موضوع الدراسة:

تعد قضية العنف الأسري من أكثر الظواهر الاجتماعية التي دعت العديد من الباحثين لإجراء عدد من البحوث التي تهدف لتعميق الفهم من خلال الدراسة والتحليل، وتعد الإساءة بشكل عام، والإساءة ضد الأطفال بشكل خاص مشكلة معقدة ترتبط بالعديد من العوامل والمتغيرات التي يسهم كل منها بدور واضح في وقوعها، كالتغيرات الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، والسياسية. مما يتطلب إجراء دراسة متخصصة لتحديد هذه العوامل وإسهاماتها في حدوثه، خاصة وأن هذا التحديد لابد منه لتوضيح مفهوم الإساءة، وتحديد المظاهر التي تأخذها. وعلى الرغم من أن مشكلة الإساءة التي يتعرض لها الأطفال في المجتمع العربي ليس أمراً طارئاً وجديداً؛ إلا أن ارتفاع نسبة وقوعها، وتعدد الأشكال التي تأخذها، والآثار السلبية التي تتركها على الأسرة والمجتمع، دفع بالباحثين من مختلف التخصصات لتحليل هذه المشكلة.

ويعد الاعتداء على الأطفال وإهمالهم مشكلة خطيرة، ويقدر الخبراء أن مليونين إلى أربعة ملايين طفل في الولايات المتحدة يتعرضون للاعتداء كل سنة، كما يقتل آلاف الأطفال على يد أحد والديهم أو مربيهم كل عام، ويبعد عشرات الآلاف من الأطفال كل سنة عن أسرهم التي ولدوا فيها ليعيشوا في بيوت الرعاية. وقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن حماية الأطفال وحقهم في حياة صحية سليمة جسدياً ونفسياً واجتماعياً وفعالياً. وقد بدأ المهتمون ممن يعينهم الطفل من مشغولين بالمجال الصحي، والتربوي، والنفسي، والاجتماعي بالمناداة بعدم الإساءة للأطفال، ومنحهم حقهم في حياة سعيدة. كما طالب هؤلاء المهتمون بسن الأنظمة والتشريعات التي تكفل ذلك، وكذلك بتحديد الأنظمة الإجرائية التي يجب اتباعها عند اكتشاف حالة طفل تعرض للإساءة. هذا فضلاً عن أن الاهتمام بهذه المرحلة العمرية يعد من أهم المعايير التي يقاس بها تقدم الدول وتطورها. وتؤكد بعض الدراسات أهمية دراسة واقع الطفولة وعالمها باعتبارها مستقبل المجتمع، والفهم الكامل لحياتها يضع قرارات للمستقبل، خاصة وأن البيئة الاجتماعية لها الدور المهم في تشكل شخصيات الأطفال سلباً وإيجاباً (الخضير، 1994: 176).

ولعل من أهم أسباب الاهتمام بموضوعات إساءة الأطفال في السنوات الأخيرة هو إلقاء الضوء على ما يعانون من آلام، وظهور مؤسسات حكومية أو أهلية مهتمة بتتبع هذه الظاهرة، واستشعار المجتمعات والمنظمات بخطورة ذلك. (Hall, Keeller & Eme, 1983; Hall & lamb, 1982) كما أن بروز بعض الظواهر الخطيرة المؤثرة على أوضاع الطفولة عالمياً من أهم العوامل التي دعت إلى الاهتمام بها، ومنها:

1 - ظاهرة دعارة الأطفال في أغلب دول شرق آسيا الفقيرة، وظاهرة بغاء الأطفال في بعض عواصم الدول الشرقية سابقاً، وارسو وبوخارست وبلغراد نتيجة للفقر والعوز (أحمد، 2000: 179).

2 - الاستغلال الرهيب للأطفال في بعض الدول، ففي بعض الدول الأفريقية التي تكثر فيها النزاعات المسلحة يتم تجنيد الأطفال الذين يبلغون السابعة من عمرهم إلزامياً - على الرغم من أن الأمم المتحدة حددته بسن الثامنة عشرة.

3. كثرة الوفيات للأطفال الناجمة عن الحروب، وإصابتهم بإعاقات وجروح خطيرة جداً، ولعل وسائل الإعلام في السنوات الأخيرة وبعد الانفتاح الإعلامي عرضت العديد من المشاهد لتلك الحروب التي وقع ضحيتها كثير من المدنيين وبخاصة الأطفال (محمد، 2004: 303).

4. الصور الإباحية للأطفال التي تمثل مع الأسف الشديد استثماراً تجارياً بأجساد الأطفال، وقد كان الأمر بسيطاً ومحدوداً إلا أن ثورة الإنترنت جعلت مثل هذا النشاط أكثر اتساعاً (عسيري، 2001: 28). وتعد الصور والأفلام الإباحية للأطفال من أنواع الجرائم المنتشرة عالمياً، وقد شجع الإنترنت على تسويق أكبر لهذه الجرائم، عن طريق بثها عبر صفحات الإنترنت، فهناك 450 موقعاً يعرض صوراً إباحية للأطفال، ويحقق من خلالها أرباحاً ضخمة. إن هذا الإنتاج الفاضح جنسياً لصور الأطفال اعتداء على حقوق الطفل، كما يمارس فيه إساءة للأطفال عضوياً ونفسياً، فمن شأنها أضعاف وإعاقة النمو النفسي للطفل، وتظهر عليه سلوكيات انسحابية عاطفية، وسلوكيات مناهضة للمجتمع، وتقلب في المزاج، والشعور بالاكْتئاب، والشعور الدائم بالخوف والقلق، والإصابة بالأمراض العضوية الخطيرة، إضافة إلى أن عملية الإغراء والإكراه للطفل، تعلمه أن يربط الممارسات الجنسية بالعنف والقوة. ونجد أنها تدعم انحرافات الأحداث، كما أنها تدعم جانب الثقافة السلبية التي قد يتعرض لها الطفل، وتهيئته إلى دخول عالم الجريمة، والضعف والقسوة والاستغلال؛ إذ إنها من العوامل المساعدة على ارتكاب الجريمة بجميع أنواعها. كما أنها تولد ظواهر سلبية أخرى، منها انتشار ظاهرة الدعارة، وكثرة عدد اللقطاء في المجتمع، مما يزيد أعباء المجتمع.

وتشير الدراسات الاجتماعية إلى انتشار الإساءة والعنف لدى الأسرة في مختلف المجتمعات الغربية، Hines, Malley-Morrison, 2004; World Health org, 2002; Straus, Gelles. 1990; Chalk, 1998 (غانم، 1997؛ 1998). إضافة إلى تأثير مجموعة من العوامل على الاتجاهات السلوكية التي يتبعها الآباء في تنشئة أطفالهم من أهمها المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي الذي تتمتع به الأسرة الذي يسهم بشكل فعال في حسن اختيار السلوك الأمثل في التعامل مع الأطفال، ويحدد الطرق السليمة في معالجة المشكلات التي تعترض الأسرة في أسلوب تنشئة أطفالها (العبد الغفور وإبراهيم، 1998: 59). كما أن عدداً من الدراسات (البداينة، 2001؛ الزهراني، 2003) قد أشارت إلى تداخل عدد كبير من العوامل في حدوث الإساءة ضد الأطفال، مما قد يكون من الصعب حلها. فمن الأسباب العامة لظاهرة إساءة معاملة الأطفال، انتشار الفقر في العديد من بلدان العالم الثالث، وانتشار المصانع الدولية الكبرى في العديد من الدول النامية، وانتشار الكحول والمخدرات في العديد من المجتمعات العالمية، مما أسهم في زيادة مشكلات العنف العائلي والتفكك الأسري. إضافة إلى انتشار وسائل التقنية ووسائل الإعلام الحديثة، والصراع التجاري والحروب الإعلانية بين الشركات.

إن إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم المشروع أصبح ظاهرة تستوجب الوقوف عندها ودراستها من مختلف الجوانب لتربية الأطفال التربوية الصالحة، سواء من المنزل أو المدرسة ليكونوا أعضاء صالحين في بيئاتهم الاجتماعية، حيث إن إساءة معاملة

الأطفال وجذبهم إلى العمل في سن مبكرة يؤدي إلى انحرافهم ومن ثمّ تزداد نسبة الجرائم (Margolin, Gordis, 2000; Dubowitz-Black, 2001) خاصة في ضوء:

- النمو المطرد الذي تشهده دراسات العنف داخل الأسرة على المستوى العالمي (Graham- Bermann, Edleson, 2001). حيث طور الكثير من الباحثين مقاييس علمية لهذا النوع من العنف، اشتملت على الضرب بأنواعه بما فيه البسيط، والتهديد بالضرب، وإلحاق الأذى والشتم، والحذف بشيء حاد، والتهديد باستخدام الأدوات المختلفة بما في ذلك السكاكين والأسلحة أو الاستخدام الفعلي لهذه الأدوات (التير، 1993: 44).

- تعدد الفئات القائمة بالإساءة ضد الأطفال، فقد يقع إساءة الأطفال من الوالدين، أو الأخوة الكبار، أو العمالة المنزلية أو المعلمين، أو من الزملاء والأصدقاء الأكبر سناً أو من المعالجين الشعبيين وغيرهم، وقد يكون سبب إساءة الوالدين أو أولياء الأمور لأطفالهم بهدف إيقاع العقاب عليهم مما يتسببون في إيذائهم (Pamela ,Robin, 2005:156).

ومن الملاحظ أن العنف الأسري الذي يستهدف الأطفال أصبح ظاهرة عربية وعالمية في السنوات الأخيرة. ومن ثمّ فظاهرة الإساءة للأطفال وفقاً لأحمد (1999) ظاهرة علمية تستحق الدراسة والاهتمام العلمي من قبل جميع التخصصات العلمية (أحمد، 1999: 74).

2- الإطار النظري للدراسة:

2 - 1 - تصنيفات وأشكال الإساءة ضد الأطفال:

استعرض عسيري (2001) الأنماط التقليدية والمستحدثة لسوء معاملة الأطفال وأنماط الإساءة والاستغلال الموجهة للأطفال في العديد من المجتمعات الإنسانية القديمة منها والحديثة، حيث تم تقسيم تلك الأنماط إلى قسمين رئيسين هما:

1- الأنماط القديمة: لسوء معاملة الأطفال، ومنها النمط الأول الوأد أو التخلي عن الطفل، والنمط الثاني الإهمال، كالإهمال الجسدي والنفسي والتربوي والصحي، والنمط الثالث الإيذاء الجسدي (الجروح، الحروق، الضرب، الدفع، القذف، الحبس، الربط)، والنمط الرابع الإيذاء النفسي (التحقير، الإهانة، الازدراء، الشتم... إلخ). وكانت تلك الأنماط تركز على الأسرة ذاتها في إيذاء أطفالها.

2- الأنماط الحديثة: وتشير إلى أن إيذاء الأطفال لم يعد قاصراً على الأسرة كما هو الحال في الأنماط التقليدية السابقة، بل شارك فيه الكثير من الجهات خارج نطاق الأسرة، حيث تحولت من مشكلة أسرية يمكن السيطرة عليها، أو مشكلة مجتمعية يختص به قطر محدد إلى مشكلة عالمية، تظهر في أشكال مختلفة، وأنماط متعددة في مناطق مختلفة من العالم. ومن أنماط ذلك الصور الإباحية للأطفال، والاستخدام الجنسي، والاستغلال الإعلامي للأطفال، والتسول بالأطفال، وبيع الأطفال والأجنة، وتشغيل الأطفال (عسيري، 2001: 9-49).

ومن مجمل عدد من الدراسات الحديثة (Wolfner, Gelles. 1993; Finkelhor, Moore Hamby, Straus. 1997: Showron, Reinemann, 2005)، وبالإطلاع

على المواثيق الدولية فقد وجد شبه اتفاق على أشكال الإساءة ضد الأطفال، حيث تتعدد وفق ما يلي:

1. إهمال الأطفال Neglect of Childs: وهو الإهمال الدائم أو المنقطع للطفل، أو القصور في حمايته من أي خطر قد يتعرض له، ومن أنواع الإهمال الحرمان من الضروريات والإهمال الطبي والتعليمي والعاطفي، ويشتمل على إهمال والدي الطفل له، وعدم إشرافهما عليه مما يؤدي إلى تضرره.

2. الإساءة البدنية Physical Abuse of Childs: وهو إهمال بدني متعمد، كإمسك الدواء أو الغذاء عنه أو توجيه أذى مادي له، كالضرب أو اللكم أو الرفس أو الخنق أو الربط أو التحرشات الجنسية أو القطع أو الحرق أو الكبت أو الحرمان المادي والعاطفي.

3. الإساءة النفسية Psychological Abuse of Childs: وهو استخدام أساليب تسبب الألم النفسي للطفل، كالسخرية منه أو النبذ أو التهديد أو التخويف أو توجيه عبارات جارحة، أو التفرقة بينه وبين إخوانه، أو بينه وبين زملائه وحرمانه من المحبة والعطف والحنان، أو إجباره على القيام بأشياء غير واقعية.

4. الإساءة الجنسية Sexual Abuse of Childs: وهو الاستغلال الجنسي الفعلي أو المحتمل للطفل، ويعني أي اتصال قسري، أو حيلي، أو تلاعب من شخص كبير لطفل صغير، أو في أي صورة من صور التحرش الجنسي.

كما أن هناك بعض مظاهر الإساءة التي تتعرض لها الفتاة على وجه التحديد أكثر من الأطفال الذكور، ومن تلك المظاهر:

1. العنف الجسدي: وهو أشد وأبرز مظاهر العنف، ويتراوح من أبسط الأشكال إلى أخطرها وأشدّها: (الضرب، شد الشعر، الصفع، الدفع، المسك بعنف، لوي اليد، الرمي أرضاً، اللكم، العض، الخنق، الحرق، الدهس.... إلخ).

2. الحصول على العمل: إجبارها على عمل ما لا تحبه، منعها من الاستمرار في عملها، عدم كفاية النقود التي تعطى لها، الاستيلاء على ممتلكاتها، تهديد ممتلكاتها الشخصية، عدم إعطائها مصروفها، الاستيلاء على راتبها، إجبارها على التنازل عن حقوقها في الميراث.... إلخ).

3. العنف التعليمي: ويعني بأبسط أشكاله حرمان الفتاة من التعليم، أو إجبارها على ترك مقاعد الدراسة، تهديدها بإيقاف تعليمها، إجبارها على تخصص معين.

4. العنف النفسي: وهو أي فعل مؤذ نفسياً لها ولعواطفها دون أن تكون له آثار جسدية (الشتم، الإهمال، المراقبة، عدم تقدير الذات، التحقير، النعت بألفاظ بذيئة، الإحراج، المعاملة كخادمة، توجيه اللوم، الاتهام بالسوء، إساءة الظن، التخويف).

5. العنف الجنسي: وهو لجوء «الآخر» إلى الاستدراج بالقوة والتهديد، إما لتحقيق الاتصال الجنسي مع الفتاة، أو استخدام المجال الجنسي في إيذائها (التحرش الجنسي، الشتم بألفاظ نابية، الهجر من قبل الزوج، الإجبار على ممارسة الجنس، الإجبار على

القيام بأفعال جنسية لا تحبها المرأة).

6- العنف الاجتماعي: وهو أكثر الأنواع ممارسة ضد المرأة في المجتمع العربي، وهو في أبسط معانيه؛ محاولة فرض حصار اجتماعي على الفتاة، وتضييق الخناق على فرص تواصلها وتفاعلها مع العالم الاجتماعي الخارجي، وهو أيضاً محاولة الحد من انخراطها في المجتمع وممارستها لأدوارها، التدخل في الشؤون الخاصة، تحديد أدوار المرأة، عدم السماح بزيارة الصديقات والأهل، عدم السماح باتخاذ القرارات، عدم الاستماع لها أمام الآخرين، عدم دعم أهدافها في الحياة... إلخ). (انظر: آل سعود، 2000؛ الزهراني، 2003). كما يرتبط بالتصنيف السابق الأعراض المتفق عليها أيضاً كصور أو آثار ناتجة عن نوع معينة من الإساءة. حيث تبدو على بعض الأطفال المتعرضين للإساءة بمختلف أنواعها المظاهر الآتية:

- الجوع أو فقدان الوزن.
- سوء المظهر.
- الإصابة بالجفاف والشعور بالتعب المستمر.
- فقدان الحيوية والنشاط.
- وجود آثار ضرب أو لكدمات أو رفس أو لآثار سلك كهربائي أو حزام أو عقال أو حروق من أعقاب سجائر أو ربط بالحبل على اليدين أو الرجلين أو الرقبة.
- كسور في عظام الرأس أو الأنف أو قطع أو تشوه متعمد في الأذن أو عظام الوجه أو في أي جزء من أجزاء الجسم.
- فقدان شعر الرأس بسبب الشد.
- صعوبات في أثناء المشي أو الجلوس.
- تلوث ملابسه الداخلية بالدماء أو تمزقها.
- وجود حكة في المناطق التناسلية له أو تورمها، أو دخوله غير المتوقع لدورة المياه.
- الأعراض النفسية ومنها مص الأصابع أو عضها.
- الاضطرابات النفسية مثل الرغبة في التحطيم ما يقع أمامه أو العزلة عن زملائه.
- اضطرابات النوم أو الخوف أو الإصابة بالهستيريا.
- المخاوف المرضية.

- القلق والوساوس. (Clearinghouse Child Abuse Negle. Inform, 2004; Natl, Showron, Reinemann, 2055:54)

2-2- المداخل النظرية المفسرة للإساءة للأطفال:

تعد ظاهرة سوء معاملة الأطفال مشكلة اجتماعية خطيرة، تعاني منها عديد من المجتمعات في الوقت الراهن. حيث تعد أحد المظاهر المهمة لعنف الأسرة نتيجة الاختلالات التي أصابت الأوضاع الأسرية جراء التغيرات الاجتماعية. وقد بدأ الاهتمام بظاهرة سوء معاملة الأطفال منذ منتصف القرن الماضي، وقد توصل الباحثون والعلماء لعدد من المداخل النظرية المفسرة

لهذه الظاهرة وفق توجهات علمية متنوعة، طبية ونفسية واجتماعية. فأصبح هناك عدد من التوجهات النظرية منها ما ينتمي لعلم النفس، أو الطب النفسي، أو علم الاجتماع.

ودون الدخول في استعراض نظري للمداخل والاتجاهات النظرية المفسرة لهذه الظاهرة، ومن مجمل عدد من الدراسات: (Cicchetti, Toth, Maughan, 2000; Seltzer, 1988; Brayden, et al; 1993; Appel, Holden, 1998; Unk, Henggeler, Whelan, 1987). يمكن استخلاص أهم المبادئ والأفكار التي جاءت بها المداخل النظرية المفسرة لظاهرة إساءة معاملة الأطفال، وما يندرج تحتها من مفاهيم كمفهوم العنف، الإهمال، الإيذاء وغيرها.

ووفقاً للنموذج النفسي فإن القائمين بالرعاية، والذين يسيئون إلى الأطفال لهم سمات شخصية معينة تفرقهم عن غيرهم. بحيث ترجع سوء معاملة الأطفال إلى الحالة المرضية للشخص الذي يسيء المعاملة متدرجاً من المرض العقلي الخطير إلى السمات الشخصية المنحرفة. كأن يكون الشخص مرتكب الإساءة يعيش في ظل ظروف وأحداث حياة تؤدي به إلى المشقة، والتي تؤدي به إلى الإحباط.

بينما يركز النموذج الاجتماعي في تفسيره لأسباب ارتكاب الإساءة ضد الأطفال على السياق الاجتماعي الذي تحدث فيه سوء المعاملة. فالعوامل الاجتماعية والبيئية مثل الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والبطالة، والصعوبات المالية، وظروف المسكن والمعيشة، وحجم الأسرة وتركيبها، والعزلة الاجتماعية تعد عوامل مفاجئة أساسية للضغوط التي تؤدي إلى سوء المعاملة.

ووفق منظور البناء الاجتماعي، اتفق الباحثون على وجود ارتباط إلى حد كبير بين ظاهرة إساءة معاملة الأطفال وشيوعها، والطبقة الاجتماعية على وجه الخصوص، حيث إن الضغوط المختلفة التي تقع تحتها الأسرة كالفقر والحرمان تؤدي إلى نوع من الإساءة ضد الأطفال في تلك الأسر.

أما نظرية التعلم الاجتماعي فتري أن سلوك الإساءة ضد الأطفال هو سلوك متعلم من خلال تفاعل الفرد مع البيئة المحيطة به، بل إن تعديل هذا السلوك أو توجيهه يعتمد أيضاً على البيئة. وبالتالي وفق هذا المفهوم لا يجب الاعتماد كلياً على السمات الشخصية لمرتكب الإساءة أو لدى سمات الأطفال، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار المحيط البيئي عند تفسير ظاهرة الإساءة ضد الطفل، فهو سلوك متعلم في أساسه من البيئة، وأن البيئة في الوقت نفسه يمكنها تعديله. فمثلاً تعرض الفرد للإساءة في سن مبكرة، قد يجعله يتعلم هذا السلوك ويراه سلوكاً وظيفياً يحقق أهدافاً معينة، فيمارسه مع أطفاله عند كبره، أي: أنه لم يجد من المجتمع التوجيه بسوء هذا السلوك، واعتقد بقبوله من المجتمع.

كما برز اتجاه آخر، قلل من حجم هذه الظاهرة، ورآها سلوكاً مرتبطاً بثقافة المجتمع، حيث وجد مثلاً أن الإساءة للطفل، قد تكون معياراً اجتماعياً منبثقاً عن ثقافة المجتمع لضبط سلوك أفراد المجتمع منذ وقت مبكر، أو بمثابة سلوك معياري ينظر إليه أفراد المجتمع بالقبول لما فيه من قدرة على ضبط سلوك أبنائه وتوجيههم نحو الالتزام بثقافة المجتمع بمعناها الشمولي.

أما النموذج البيئي التكاملية، فهو يرى أن إساءة معاملة الأطفال ظاهرة متعددة الأبعاد،

تنتج عن عناصر متعددة مثل: صفات القائم بالرعاية، والسمات الشخصية للطفل، وعمليات التفاعل الأسرية، والضغوط الاجتماعية البيئية للأسرة، والمجتمع ككل.

3- أهمية الدراسة:

3-1- الأهمية المعرفية:

تبرز أهمية هذه الدراسة في أن الطفولة تشكل أكبر القطاعات السكانية في المجتمع العربي. ومن ثم فإن المستقبل يعتمد على تشكل هذه الشريحة المهمة وحاجتها الماسة للأمن النفسي والاجتماعي لتتشكل شخصيتها (انظر: الخزاعلة، 1999). ولقد مر المجتمع العربي بتغيرات كثيرة أصابت بنى الأسرة العربية، وعطلت الكثير من وظائفها. ونظراً للضغوط والمسؤوليات المتشعبة الملقاة على عاتق الأسرة الحديثة، فقد أدت إلى خلل في وظائفها الاجتماعية. فخرج الأطفال إلى الشوارع يبحثون عن العمل، وتسرب الكثير منهم من المدارس، وجنح البعض الآخر، واستغل الأطفال في نشاطات غير مقبولة اجتماعياً وأخلاقياً. ولم تتوقف إساءة معاملة الأطفال على المحيط الخارجي بل ساد في الأسرة التي كانت في السابق المحيط الآمن لهم. ومع عولمة الاقتصاد والجريمة والثقافة فإنه لا بد من التنبه إلى مثل هذه الأخطار الكبيرة التي تهدد المجتمع العربي إن لم يسبقها التحصين الاجتماعي المناسب، وتصبح عندها كلفة إصلاحها ومعالجتها عالية جداً، وعلى حساب برامج التنمية الاجتماعية.

كما تعد الآثار النفسية الناجمة من أبرز الجوانب التي تؤكد أهمية دراسة مثل هذه الظاهرة، حيث تعددت الآثار النفسية كالإكتئاب، وزيادة الضغط النفسي، وانخفاض تقدير الذات، والإحساس بالخجل، والدونية والمهانة والشعور بالتعاسة وخيبة الأمل وكراهية وبغض الآخرين، وعدم الإحساس بالأمن النفسي والاجتماعي أو المادي، وتشويه الوعي، وتأخر النضج الانفعالي وغيرها (عبدالمجيد، 2004: 243؛ الشيباني، 2005: 114). وقد أشار Seltzer & Kalmuss, 1988 إلى أن هناك علاقة قوية بين التعرض للعنف في مرحلة الطفولة، وظهور سلوك العنف في مرحلة المراهقة. كما أشار جلفوند Gelfond 1997 إلى أن سوء معاملة الأطفال النفسية والجسمية تعد من أخطر العوامل التي يمكن من خلالها التنبؤ ببعض الاضطرابات الجسمية والانحرافية والإدمان؛ إذ يشعر الطفل بعدم الأمان والميل للانسحاب، وتنمو لديه المشاعر العدوانية.

كما أكدت دراسة حسن (2004) وجود علاقة بين أساليب إساءة معاملة الأطفال من قبل الوالدين والمعلمين وبعض الاضطرابات النفسية لدى الأطفال. وكذلك أكدت دراسة البشر (2005) إلى وجود ارتباط موجب بين التعرض للإساءة في الطفولة وكل من القلق والإكتئاب واضطرابات الشخصية. كما أن التعرض للإساءة في الطفولة منبئ حدوث مشكلات نفسية في الرشد، كالقلق والإكتئاب واضطراب الشخصية. (البشر، 2005: 399). كما كشفت دراسة الزهراني (2005) عن نتائج مرضية للإساءة إلى الطفل تنعكس على شخصيته وحياته وخاصة سوء المعاملة الجنسية والضرب، ومنها انخفاض تقدير الذات لدى الطفل بعد أن يكبر، واضطراب الشخصية واضطراب النوم والقلق والإكتئاب وفقدان الوظيفة الاجتماعية. وكذلك كشفت دراسة القرني (2005)، أن انتشار العنف الأسري له تأثير على ارتفاع السلوك الانحرافي لطالبات المرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية.

كل هذه الآثار أو جزء منها كفيل بدفع الباحث لدراسة هذا الموضوع، للوصول لمقترحات

علها تسهم بتقديم رعاية أفضل لأطفالنا. وكذلك قد يكون فيه فائدة للأسر التي يتعرض أطفالها لحالات من الإساءة أو العنف. خاصة مع تزايد حالات الإساءة التي يتعرض لها الطفل في المجتمع السعودي. كما أن في مثل هذه الدراسة إثراء معرفياً لمجال علم اجتماع الطفولة في المجتمع السعودي خاصة مع النمو الكبير الذي يشهده هذه الفرع حالياً، واعتباره فرعاً مستقلاً من فروع علم الاجتماع.

3-2- الأهمية التطبيقية:

تأتي مثل هذه الدراسة استجابة لتوصية العديد من الدراسات التي تؤكد أهمية أن تكون هناك وقفة من جانب الجهات البحثية وعلماء الاجتماع والشريعة الإسلامية والتربية لدراسة هذه الظواهر والجرائم بمنهج علمي وأدوات جديدة، لذلك في هذه الدراسة سعينا لتقديم خدمة علمية للمهتمين والباحثين في هذا المجال في تصنيف علمي للعوامل الأكثر تأثيراً في تعرض الأطفال للإساءة والعنف، في ضوء ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة. والتي تأتي إيماناً بأن التعرف على طبيعة الخصائص والسمات للجماعة الرئيسة في حياة الطفل ونقصد بها الأسرة، وكذلك العوامل المجتمعية المهيأة لمثل هذه الظاهرة، قد يكون هو البداية الحقيقية للتدخل العلمي السليم من قبل المهتمين والمتخصصين، ومن قبل المؤسسات العاملة في مجال الطفولة. ومن ثمّ كان تحديد وحصر مثل هذه الخصائص له أهمية كبرى لدى متخذي القرار ورسمي السياسات الاجتماعية لقضايا الطفولة ورعايتها. والإحصاءات لازالت قليلة جداً في هذا المجال؛ إذ يشير تقرير نشر لجمعية حقوق الإنسان عام 2006م، أن نسبة الأطفال الذين تعرضوا للإساءة في المجتمع السعودي، وسجلت لدى الجمعية بلغت (27%) من مجمل حالات الإساءة والتي بلغت (849) حالة إساءة. بينما بلغت نسبة كبار السن (3%)، والزوجات (45%)، والأزواج (5%). (تقرير جمعية حقوق الإنسان، 2006).

كما تبرز أهمية هذه الدراسة في ظل ازدياد التوجه الحكومي والشعبي بالحماية الاجتماعية للأطفال؛ إذ تشير الإحصاءات إلى ازدياد الحالات التي تتلقاها مؤسسات الحماية الاجتماعية بالمجتمع السعودي. فقد أشار التركي (2006) إلى أن لجنة الحماية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة، تلقت في ظرف أربعة أشهر فقط (190) حالة بلغت (111)، حالة اعتداء جسدي، (29) حالة اعتداء نفسي، و(15) حالة اعتداء جنسي، و(19) حالة اعتداء اقتصادي، و(16) حالة اعتداء اجتماعي. ويأمل الباحث أن تستفيد منها الجهات والمؤسسات الميدانية العاملة في مجال الطفولة، وبخاصة اللجنة العليا للطفولة التابعة لوزارة التربية والتعليم، وإدارة الحماية الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، بما يساهم في الاستفادة من نتائجها، وبما يحقق التكامل المطلوب مابين الجهات البحثية والمؤسسات الميدانية.

4- مشكلة الدراسة ومنهجيتها:

4-1- تحديد مشكلة الدراسة:

في ضوء ما سبق، وبالإطلاع على العديد من الدراسات والبحوث المتخصصة في ظاهرة الإساءة ضد الأطفال، اتضح أهمية التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأسر الأطفال المتعرضين للإساءة، باعتبارها من العوامل المهيأة لحدوث الإساءة على الأطفال. من هنا تحدد موضوع هذه الدراسة في استعراض وتتبع العوامل والخصائص التي تميز

أسر الأطفال المتعرضين للإساءة أو الإيذاء والعنف، وتصنيفها وفق ما توصلت إليه الأدبيات والدراسات المتخصصة في هذه الظاهرة.

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في مناقشة الجوانب الآتية:

- كيف يؤثر التركيب البنيوي للأسرة من حيث حجمها ووظيفتها في انتشار ظاهرة الإساءة للأطفال؟

- هل للمستوى الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي للأسرة دور في عملية انتشار ظاهرة الإساءة ضد الأطفال؟

- هل للخصائص الشخصية للطفل كالجنس والعمر والترتيب والمستوى التعليمي عامل مؤثر في تعرض الطفل للإساءة داخل أسرته؟

4-2 - أهداف الدراسة وتساؤلاتها ومنهجيتها:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأسر الأطفال المعرضين للإساءة في المجتمع السعودي، وتمثل تحقيق مثل هذا الهدف في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

س 1- ما سمات الإساءة التي يتعرض لها الأطفال في المجتمع السعودي من حيث (نوعها، القائم بها، عددها)؟

س 2- ما خصائص الطفل المتعرض للإساءة في المجتمع السعودي من حيث: (عمر الطفل، جنس الطفل، ترتيب الطفل، المستوى التعليمي للطفل، مع من يقيم الطفل)؟

س 3- ما خصائص التركيبة الأسرية لأسر الأطفال المتعرضين للإساءة؟

س 4- ما تأثير العوامل الثقافية التعليمية في زيادة ظاهرة الإساءة ضد الأطفال؟

س 5- ما تأثير العوامل الاقتصادية للأسرة في زيادة ظاهرة الإساءة ضد الأطفال؟

س 6- هل هناك علاقة بين بعض خصائص الأطفال، وبين بعض خصائص الأسرة؟

وقد اعتمدت الدراسة على نوعين من المناهج:

- المنهج الوصفي الكيفي القائم على التحليل العلمي للمصادر العلمية من أبحاث ودراسات وتقارير تتعلق بظاهرة إساءة الأطفال، وتفريغ ما توصلت إليه من نتائج مع التركيز على الخصائص والسمات الأسرية المؤثرة في انتشار هذه الظاهرة.

- منهج دراسة الحالة: وهو طريقة لدراسة الظواهر الاجتماعية من خلال التحليل المتعمق لحالة فردية قد تكون شخصاً أو جماعة، أو مجتمعاً محلياً أو المجتمع بأكمله، ويقوم ذلك على افتراض أن الوحدة المدروسة يمكن أن تتخذ لحالات أخرى مشابهة أو من نفس النمط (شفيق، 1998: 99). ويتميز هذا المنهج بالعمق أكثر، كما يتميز بالانتساع في دراسته للأفراد أو المجتمعات، كما يتميز بالتركيز على الجوانب الفردية من حياة الوحدة المدروسة (الجوهري والخريجي، 1990: 167). ويعد من أكثر مناهج البحث انتشاراً واستخداماً. حيث قام الباحث بدراسة متعمقة لبعض حالات الأطفال المتعرضين للإساءة من خلال دراسة ملفاتهم وما ضمته من بيانات ومعلومات أسرية وديموغرافية وطبية، ومن ثم القيام بتفريغ بعض الخصائص والسمات الأسرية والاجتماعية لبعض حالات

بعض الأطفال المتعرضين للإساءة من واقع السجلات في عدد من المؤسسات الصحية والقانونية والاجتماعية في بعض المدن السعودية.

5- المفاهيم الرئيسية للدراسة:

5-1 - مفهوم الأطفال Children:

ليس هناك اتفاق بين الباحثين على تحديد مرحلة الطفولة، فهناك من يرى أن مرحلة الطفولة هي المرحلة المعبرة عن الفترة من الميلاد إلى البلوغ، أو ما بين مرحلة المهد وحتى المراهقة. ويعرفها باركر 1995 Barker بأنها تلك المرحلة المبكرة في دورة حياة الإنسان، والتي تتميز بنمو جسمي سريع، وتسعى لتشكيل الأطفال لإعدادهم لأدوار البالغين ومسؤولياتهم من خلال اللعب والتعليم الرسمي غالباً. كما يشير مفهوم مرحلة الطفولة إلى المرحلة المبكرة من حياة الإنسان التي يعتمد فيها على الآخرين المحيطين به، ويكون الطفل في هذه المرحلة هو الطرف المستجيب لعمليات التفاعل الاجتماعي من حوله، والتي يزود عن طريقها بالعادات والتقاليد والقيم والمعايير وأساليب التعامل وأنماط السلوك التي تؤثر في شخصيته واستيعابه للواجبات والالتزامات المرتبطة بتوقعات الأدوار في المستقبل، ومن ثم يحدد مستوى تكامله مع المجتمع على المستوى الثقافي والاجتماعي والمعايير الوظيفية والشخصية (فرح، 1995: 10). وهناك من يرى الطفولة تنقسم إلى مراحل متعددة هي:

- مرحلة المهد: وهي التي تبدأ من الولادة وحتى نهاية السنة الثانية.
- مرحلة الطفولة المبكرة: وهي التي تبدأ من السنة الثانية إلى السنة السادسة.
- مرحلة الطفولة المتأخرة: التي تبدأ من السنة السادسة وحتى الثانية عشرة، ويضاف إليها المرحلة الابتدائية (رشوان، 1988: 2).

ومن أهم مشكلات الطفولة، مشكلاتهم النفسية المرتبطة بمشاعر القلق والاضطرابات الانفعالية بسبب عدم الشعور بإشباع حاجاته النفسية كتحقيق الذات أو الثقة بالنفس أو الحب، وهناك المشكلات الجسمية، والتي منها اضطراب النمو والصحة، أو المهارات الانجازية، وهناك المشكلات الاجتماعية، ومنها مشكلات داخل البيت مع الأسرة، ونقص المهارات الاجتماعية، وممارسة السلوك المخالف للمجتمع، والمشكلات الروحية، والمشكلات الإدراكية (الدويبي، 1988: 14)؛ لذلك هناك عدد من العوامل التي على المجتمع توفيرها لتحسين الطفل من الوقوع في المشكلات، وهي كما يلي:

1- العوامل الذاتية: المرتبطة بالطفل وإمكانياته وقدراته، ومن الضروري متابعة نمو قدرات الطفل الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية، ومراقبة اعتقاداتهم الخلقية والدينية، حيث تحدد نظرتهم للحياة وسلوكياتهم المستقبلية.

2- العوامل المهارية: فعلى مؤسسات المجتمع وخاصة التربوية تدريب الأطفال على استخدام وتنمية ما لديهم من مهارات وأهم تلك المهارات المتعلقة بالتفكير السليم ومهارات حل المشكلات، ومهارات حسن استخدام المصادر والإمكانيات المتوافرة، والتعرف على ميولهم واهتماماتهم ومهارتهم من أجل تنميتها وشغل أوقاتهم بما ينفع.

3. العوامل الاجتماعية: وهي العوامل المتعلقة بعلاقة الطفل مع الآخرين في محيطه النفسي والاجتماعي وهم الأسرة والأصدقاء والمدرسة والمجتمع المحلي المحيط به، من حيث استجاباتهم السلوكية المختلفة، وما يحصل عليه من خبرات سواء ناجحة أو فاشلة عندما يتعامل معها؛ لذلك لا بد من توفير المصادر والإمكانيات البيئية التي تساعد الطفل على إشباع حاجاته، وتشجيع الطفل وتأييده في حال الصواب والخطأ، وإشعاره بالحنان والعطف (Margolin, Gordis, 2000: 447).

5-2 - مفهوم إساءة الأطفال Child Abuse:

إن الإساءة للأطفال، وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل، هي «أي فعل يعرض حياة الطفل وأمنه وسلامته وصحته الجسدية والجنسية والعقلية والنفسية للخطر». ويعرف قانون حماية الأطفال ومعالجته من الإساءة الصادر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1996م الإساءة بأنها «أي تصرف أو حجز عن القيام بتصرف من قبل أحد الأبوين أو القائمين على رعاية الطفل لكون نتيجته وفاة الطفل أو تعرضه للإيذاء الجسدي، أو النفسي أو الإيذاء أو الاستغلال الجنسي للطفل، كما يشمل القيام بأي تصرف أو العجز عن القيام بما يجب مما يترتب عليه خطر أو ضرر للطفل» (الزهراني، 2003: 28). وتعرفها الربوعي (2005) بأنها «أي فعل ما ضد الطفل ينتج عنه أذى بدون أن يكون حادثاً عرضياً أو غير متعمد» (الربوعي، 2005: 31).

كما تعني الإساءة أي فعل يؤدي إلى الحرمان من الحقوق الأساسية أو حدوث أذى بدني أو نفسي أو مادي يؤدي إلى الحرمان من السعادة وعدم التوافق (عبدالمجيد، 2004: 240). أو هي كل ما من شأنه أن يعوق نمو الطفل نمواً كاملاً، سواء أكان في صورة متعمدة أم غير متعمدة من قبل القائمين على تنشئته، ويتضمن ذلك الإتيان بعمل يترتب عليه إيقاع ضرر مباشر بالطفل كالإيذاء البدني أو العمالة المبكرة أو ممارسة سلوكيات أو اتخاذ إجراءات من شأنها أن تحول دون إشباع حاجات الطفل المتنوعة التربوية والنفسية والاجتماعية والانفعالية أو توفير الفرص المناسبة لنموه نمواً سليماً (عبد الغفار وآخرون، 1997: 524). والطفل المساء إليه هو كل طفل تعرض للإساءة البدنية، أو النفسية، أو الاجتماعية المتعمدة والمتكررة سواء أكانت بالفعل، أو الإهمال، من قبل الأسرة، وهو الطفل تحت سن ثماني عشرة سنة يتعرض للجروح الجسمية، والعقلية، والاعتداء الجنسي، أو إساءة معاملته من الشخص المسؤول عن رعايته بحيث تؤدي إلى الإضرار بالطفل، أو التهديد لصحته وسلامته. (علي، 2004: 586).

كما تشير مبروك (2003) إلى أن سوء المعاملة يعني أي فعل ينتج عنه التهديد بالأذى لصحة أو رفاهية الشخص، أو هو أي أذى جسدي أو أي نوع من الإهمال يتعرض له الفرد من شخص مسؤول عن رعايته تحت ظروف تهدد أو تضر بسمعته (مبروك، 2003: 368). أما التعريف العام للإساءة للطفل، وهو التعريف الذي اتفق عليه الخبراء الذين شاركوا في المؤتمر الاستشاري الخاص بمكافحة سوء استخدام الأطفال الذي عقدته منظمة الصحة العالمية عام 1999، وينص هذا التعريف على أن: «الإساءة للطفل أو سوء معاملته يتضمن جميع أشكال إساءة المعاملة الجسدية، أو العاطفية، والإساءة الجنسية، والإهمال والمعاملة المهملية والاستغلال التجاري وغيره، على نحو يؤدي إلى إيقاع ضرر أو ضرر محتمل بصحة

الطفل أو بقاءه على قيد الحياة، أو نموه أو كرامته في سياق علاقة قائمة على المسؤولية أو الأمانة أو السلطة».

كما أن هناك تعريفات لكل نوع من أنواع الإساءة، فمثلاً تعني الإساءة الاجتماعية، كل فعل أو امتناع يمكن أن يحدث من خلاله ضرر مقصود يوقعه القائم على رعاية وتنشئة هذا الطفل. بينما تعريف الإساءة الجنسية من قبل منظمة الصحة العالمية عام 1986م، فهي تعني استخدام الطفل بطريقة غير مشروعة بهدف الحصول على اللذة الجنسية للراشد، وقد ينطوي هذا الاستغلال على أشكال عدة منها، الحديث الجنسي المفضي إلى إثارة الطفل جنسياً، إجبار الطفل على أعمال الدعارة أو تصوير الأفلام الإباحية.

كما يرتبط مفهوم الإساءة بمفاهيم كثيرة لها دلالات ومعاني شبيهة به مثل الإساءة (Abuse)، والإهمال (Neglect)، والعنف (Violence)، والاستغلال (Exploitation) ويعتبر العنف أكثر هذه المفاهيم التصاقاً وتداخلاً معه (Chaffin, Kelleher, Hollenberg, 1996: 195).

ومع ذلك، فالعنف غير الإساءة؛ إذ تحمل الإساءة معنى نسبياً يختلف باختلاف الأشخاص، والزمان، والثقافات والمجتمعات. ولهذا يمكن أن يفهمه الناس بطرق مختلفة، وينظروا إليه نظرات متباينة إلى درجة أن فعلاً معيناً يمكن أن يراه البعض عادياً ومقبولاً (ضرب الأب لأبنته من أجل ارتكابه سلوكاً خاطئاً، أي أن نية الإساءة غير موجودة عند الأب)، في حين قد يراه الآخرون فعلاً مؤذياً وعدوانياً. هناك من لا يفرق بينهما، ويستخدمهما كترادفين. بمعنى آخر هناك العديد من الباحثين ممن يجمع بين العنف والإساءة، (Skowron, Reinemann, 2005: 57; Pamela, Robin, 2005: 155).

والمفهوم الإجرائي للإساءة في هذه الدراسة هو: (جميع أشكال سوء المعاملة الجسدية، والعاطفية، والجنسية، والنفسية، والاجتماعية وغيرها، التي تعرض لها الطفل السعودي ممن هو في السن الثانية عشرة فأقل، وأدت للإضرار به من أحد أعضاء أسرته أو من القائمين على تنشئته بمختلف أشكال التنشئة، وقيدت رسمياً لدى الجهات المختصة بحالات الإساءة ضد الأطفال بعدد من المدن والمحافظات بالمملكة العربية السعودية خلال فترة تنفيذ الدراسة).

6 - الاهتمام العالمي والعربي والمحلي بقضايا الإساءة ضد الأطفال:

6-1 - على المستوى العالمي:

لاشك أن الاهتمام بالطفولة بدأ منذ وقت مبكر. ففي 1946م تم تأسيس صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة «اليونيسيف UNICEF». الذي يشرف على تطبيق برامج رعاية الطفولة على المستوى العالمي خاصة بعد أن صدر عن الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الطفل في نوفمبر 1959م. وبالنظر في ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان نجد أنها متنوعة، تشمل ميثاق عامة، وأخرى خاصة، بحيث كانت هناك ميثاق خاصة برعاية فئات معينة أو ميثاق تتعرض قضية معينة قد تشملها عدة ميثاق، ومن تلك الميثاق: حقوق الإنسان في إقامة العدل: 16 وثيقة منع التمييز وحماية الأقليات: 6 وثائق، حقوق المرأة: 5 وثائق، حقوق الطفل: 5 وثائق، حقوق المعاقين: 3 وثائق، حق تقرير المصير: وثيقتان، حقوق الأحداث: وثيقة واحدة.

أما فيما يتعلق بالمواثيق الخاصة بالطفولة ففي 23 فبراير 1923م صدر في جنيف أول إعلان لحقوق الطفل. ومنذ ذلك التاريخ والمواثيق الدولية تتوالى لحماية حقوق الطفل: والتي منها إعلان بشأن المبادئ الاجتماعية والقانونية الخاصة بحماية ورعاية الأطفال في 4 ديسمبر 1986م. وفي سبتمبر 1989م صدرت عن الأمم المتحدة اتفاقية حقوق الطفل، وهي الاتفاقية التي نالت ما لم تنله أية اتفاقية أخرى لحقوق الإنسان حتى الآن؛ إذ حظيت بتصديق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما عدا دولتين فقط. وفي سبتمبر 1990م: انعقد المؤتمر العالمي للطفل في نيويورك، وقد تمت الموافقة خلاله على «اتفاقية حقوق الطفل»، والتزم قادة الدول الذين حضروا هذا المؤتمر الاسترشاد بمبدأ «الأطفال أولاً».

وفي أغسطس 1996م، انعقد الاجتماع العالمي الأول بشأن تجارة استغلال الأطفال جنسياً في أستوكهولم بالسويد، وقد نتج عن هذا المؤتمر إعلان بأهمية التحرك لوضع حد لاستغلال والإساءة الجنسية التي يتعرض لها الأطفال على أن يشمل التحرك المستوى المحلي الوطني والإقليمي والدولي. كما عادت الأمم المتحدة لتصدر اتفاقية «أسوأ أشكال عمل الأطفال» في يونيو 1999م. وفي مايو 2000م، صدر البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في الدعارة والصور الخليعة، الذي اعتمد وعُرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 263 الدورة (54) في 25 مايو 2000م، ودخل حيز التنفيذ في 18 يناير 2002م. كما صدر في مايو 2000م البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، الذي اعتمد وعُرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 263 في الدورة الرابعة والخمسين المؤرخ في 25 مايو 2000م، ودخل حيز التنفيذ في 12 فبراير 2002م. وفي سبتمبر 2001م: صدر تحت عنوان: «عالم جدير بالأطفال» مشروع نص الوثيقة الصادر عن الجلسة الأولى للجنة التحضيرية للجلسة الخاصة للجمعية العمومية للأمم المتحدة لمتابعة قمة الطفل، وقد ورد في المادة 49 منه: «ولابد من وضع نهاية للاعتداء الجنسي على الأطفال ولاستغلالهم، ولابد من القيام على وجه السرعة، وعلى أوفى نحو ممكن، بتنفيذ خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلقة ببيع الأطفال، وبغاء الأطفال، والمواد الإباحية عن الأطفال». وفي ديسمبر 2001م: عقد الاجتماع العالمي الثاني بشأن تجارة استغلال الأطفال جنسياً في يوكوهاما باليابان، وهو ما عرف بـ «تعهد يوكوهاما العالمي 2001».

وفي آخر تقرير حول أوضاع الأطفال في العالم أصدرته منظمة اليونسيف عام 2005م، والتي رفعت شعار لكل طفل الحق في الصحة، والتعليم، والمساواة والحماية، نلاحظ أنه قد ربط التقرير بين عدم التحاق الأطفال بالتعليم الابتدائي والفقير، إذ سجل أن 77 في المائة من الأطفال الذين لا يلتحقون بالمدارس يتحدرون من العائلات الأكثر فقراً في الدول النامية، ولاحظ التقرير أن هذه الظاهرة تبرز أكثر في أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (84%) وشرق وجنوب أفريقيا (80%). كما أشار التقرير إلى أن الأطفال الإناث ما زلن الأكثر عرضة لعدم الالتحاق بالمدارس من الأطفال الذكور، إلا أنه لاحظ أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحتل مستوى أعلى بقليل عن المتوسط العالمي، متقدمة على جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. وتطرق التقرير إلى الزواج المبكر وأثره السلبي على الأطفال. ويقول التقرير:

إن زواج الفتاة قبل سن 18، لا يزال شائعاً في الدول النامية؛ إذ إن الفتاة بزواجها المبكر تفقد مزايا حياة الطفولة، وتنتقل إلى ممارسة دور الأم، ويشير التقرير إلى أن الفتاة في 18 من العمر لاتزال مدرجة كطفلة ضمن «اتفاقية حقوق الطفل». ويتطرق التقرير أيضاً إلى الأطفال العمال، مؤكداً أن هناك نحو 246 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 5 و17 سنة، يمارسون أعمالاً في كل أنحاء العالم، حسب آخر أرقام قدمتها منظمة العمل الدولية. كما أن نحو 70 في المائة من هؤلاء (171 مليون طفل) يعملون في ظروف صعبة وخطرة، مثل المناجم والكيماويات والزراعة أو مجالات أخرى تتطلب الاحتكاك بماكينات خطيرة. وتقل أعمار 73 مليوناً من هؤلاء عن سن العاشرة. وبسبب أجسادهم النحيلة فإنهم معرضون إلى الأمراض الناجمة عن العمل، أكثر من البالغين، وبطبيعة الحال، فإنهم أقل وعياً بالمخاطر المرتبطة بالعمل التي تواجههم. وقال التقرير أيضاً: إن الملايين من أكثر أطفال العالم فقراً ليسوا في حساب حكوماتهم لأنه لم يتم تسجيل ولادتهم. كما أن ثلث الأطفال الذين يولدون في أرجاء العالم كل عام والذين يبلغ عددهم 150 مليوناً ليسوا مسجلين، وأن هذا العدد آخذ في التزايد. وتضمن التقرير أن هناك 1.8 مليون طفل دخلوا صناعة الجنس و5.7 مليون طفل بيعوا كعبيد و1.2 مليون طفل يتم الاتجار بهم كل عام. كما لاحظ التقرير أن غالبية الدول التي فيها نسبة وفيات أطفال مرتفعة، شهدت صراعات مسلحة، (سيراليون (283 يموتون دون الخامسة من بين كل ألف طفل)، تليها انغولا (260) والنيجر (259) وأفغانستان (257) وليبيريا (235) والصومال (225) ومالي (219)،

وفي بريطانيا وفقاً لتقرير وزارة داخليتها، يتم قتل 4 أطفال أسبوعياً بأيدي أولياء أمورهم، ويموت 200 طفل سنوياً بسبب جرائم الآباء ضدهم، ويتم ذبح طفل كل أسبوعين بمعرفة أقربائه أو معارفه. وفي الولايات المتحدة يتعرض ما بين مليونين إلى 4 ملايين طفل للاعتداء، ويُقتل آلاف الأطفال بأيدي آبائهم وأمهاتهم، ويُبعد عشرات الآلاف من الأطفال عن أسرهم إلى دور الرعاية سنوياً. k22 - annabaa.org/nbanews/53/277.htm.

وفي دراسة الأمم المتحدة حول العنف ضد الأطفال عام 2005م يقدر أن هناك 40 مليون طفل يتعرضون سنوياً لنوع ما من العنف أو سوء المعاملة. ونظراً لأهمية هذه المشكلة، كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2001 الأمين العام بإعداد دراسة متعمقة حول قضية العنف ضد الأطفال. وإعداد تقرير شامل بهدف إعطاء صورة متعمقة لقضية العنف ضد الأطفال على مستوى العالم. إضافة إلى إعداد قائمة واضحة ومحددة من الاستراتيجيات والتوصيات التي من شأنها منع ومحاربة جميع أشكال العنف ضد الأطفال بصورة فعالة وذلك لعرضه على لجنة حقوق الإنسان في اجتماعها الثاني والستين عام 2006م. هذا بالإضافة إلى تحديد الخطوات وبرنامج العمل الملائم للتنفيذ على المستويين القومي والعالمي بهدف الوقاية والحماية والتدخل والعلاج والتغلب على الآثار المترتبة عن هذه الممارسات وإعادة دمج من تعرضوا لها من الأطفال في المسار الطبيعي للحياة مرة أخرى. (www.atfal.org/ar/EventDetails.aspx?sec=1&e=61).

وفي العامين 2000 و2001، كرست اللجنة الدولية لحقوق الطفل يومين من الحوار العام لموضوع العنف ضد الأطفال. وأوصت اللجنة بمناقشة الأمين العام من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة، إجراء دراسة عالمية مستفيضة تتناول مسألة العنف ضد الأطفال، وقد شددت

اللجنة على أن تضاهي هذه الدراسة في «دقتها وتأثيرها» تلك الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة عام 1996 حول موضوع تأثير الصراع المسلح على الأطفال وهي الدراسة المعروفة باسم «دراسة ماشيل». وفي كتابه إلى الأمين العام بتاريخ 12 أكتوبر 2001 الذي حمل هذه المناشدة أكد رئيس لجنة حقوق الطفل أن على هذه الدراسة أن تفضي إلى تطوير استراتيجيات ترمي بفعالية إلى ردع ومقاومة جميع أشكال العنف ضد الأطفال، مع تحديد خطوات يجب اتخاذها على مستوى دولي ومن قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لضمان الفعالية في ردع العنف ضد الأطفال، وحمايتهم منه، والتدخل لمواجهة، ومعالجته، ومعالجة ضحاياه، ولم شملهم.

كما أشار تقرير إلى أن منظمة «اليونيسيف» كانت قد حددت جملة أهداف ضمن خطة «أهداف تنمية الألفية»، وأهم تلك الأهداف المراد تحقيقها بحلول عام 2015: توفير التعليم الابتدائي لجميع الأطفال من الجنسين في كل مناطق العالم، وتقليص نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ومحاربة الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض (انظر، اليونسيف، 2005).

6-2 - على المستوى العربي؛

اهتمت المجتمعات العربية بالطفولة والذي تمثل من خلال تصديقها على جميع المواثيق الأممية الخاصة بشؤون الطفولة. كما قد لا يخلو أي مجتمع عربي من وجود هيئات ومنظمات خاصة بالطفولة والتي منها المجلس العربي للطفولة والتنمية التابع لجامعة الدول العربية، وبرنامج الخليج العربي لدعم البرامج الإنمائية الخاصة بالطفولة والأمومة. أما على المستوى القطري فهناك المجلس القومي للطفولة والأمومة في جمهورية مصر العربية، والمجلس الأعلى للطفولة في تونس، اللجنة الوطنية لرعاية الطفولة في سلطنة عمان، الجمعية الكويتية لتقديم الطفولة في الكويت، المجلس الأعلى لرعاية الطفولة والأحداث في الأردن (الحبشي، 1994: 43 - 85).

أما بخصوص الاهتمام المتخصص بقضايا الإساءة ضد الأطفال؛ فليس هناك مؤسسات أو هيئات متخصصة في قضايا الإساءة والعنف ضد الأطفال. لكن لوحظ تنظيم عدد من المؤتمرات والندوات العلمية على مستوى الوطن العربي التي خصصت لمناقشة إساءة الأطفال وسوء معاملته. ومن تلك المؤتمرات مؤتمر حماية الطفل من سوء المعاملة والإهمال بين حماية الأسرة وتعزيز التشريعات - البحرين 20 - 22 / 10 / 2001 م. مؤتمر نحو بيئة خالية من العنف للأطفال العرب - الأردن - أبريل 2001 م. الندوة العلمية حول إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم غير المشروع - الرباط - 20 - 22 / 10 / 1421 هـ. ومؤتمر التشخيص والتعامل مع إيذاء الأطفال في المملكة العربية السعودية - الرياض - 5-6 فبراير 2002 م. المؤتمر السعودي الأول عن الأخلاقيات الطبية - الرياض 13 - 14 / 7 / 1422 هـ.

وفي وقت مبكر كان قد صدر ميثاق حقوق للطفل العربي، حيث نصت المادة الحادية عشرة من الميثاق على تأكيد وكفالة حق الطفل في رعاية الدولة وحمايتها له من الاستغلال والإهمال الجسماني والروحي حتى وإن كان صادرا من جانب أسرته. وكذلك المطالبة بتعديل القوانين والتشريعات بنا يحقق مصلحة للطفل وأسرته وسن تشريعات خاصة لحماية ورعاية الطفولة منفصلة عن القوانين العامة، وتتضمن حمايته ورعايته وحماية أسرته ورعايتها (انظر نص الميثاق في: الدويبي، 1988).

كما أنه في مارس 2001م، اتخذ مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة التي عقدت في عمان مارس 2001م قراراً بتبني «الإطار العربي لحقوق الطفل»، وبدأت حينها استعدادات لعقد مؤتمر حول الطفولة كان من المقرر انعقاده في سبتمبر 2001م، لكنه تأجل لأجل غير مسمى. كما وضعت معظم الدول العربية مشاريع لخطط التي تنبثق معظمها من الخطة العشرية العربية للطفولة (2002-2015). بحيث تفرع منها خطط فرعية لكل دولة عربية، وكان موضوع الحماية الاجتماعية أحد أهم المواد التي تقوم عليها تلك الخطط. وكذلك في أغسطس 2003م، صدر ميثاق حقوق الطفل في الإسلام عن اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل، وهي إحدى لجان المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة، وقد ورد في المادة 28 فيه والتي كانت بعنوان «الحماية من المساس بالشرف والسمعة»: للطفل الحق في الحماية من جميع أشكال الاستغلال، أو الانتهاك الجنسي، أو أي مساس غير قانوني بشرفه أو سمعته.

وتشير التقارير الرسمية لارتفاع أعداد الأطفال المتعرضين للإساءة. ففي الأردن شهد عام 1998 حوالي 270 حالة إساءة جسدية وجنسية وإصابات للأطفال، وكثير من هذه الاعتداءات أسرية. وفي عام 1999 سجلت 522 حالة، وفي عام 2000 سجلت 613 حالة. وفي اليمن تم تقدير حجم ظاهرة العنف الأسري بحوالي 20% من حجم جرائم الآداب العامة التي تخص قضايا الأسرة في عام 1999. وفي الكويت شهد عام 2002 نمواً ملحوظاً في معدلات جرائم العنف الأسري ضد الأطفال. أما في مصر فإن 65% من الجرائم التي ترتكب ضد الطفل أسرية، وتبلغ نسبة جرائم قتل الأطفال 44% من الجرائم السنوية ضد الطفل، — وحوادث الاعتداء الجنسي 18%، والتعذيب 8%، والضرب 7%. وتشير إحصائية للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر إلى أن 87% من مرتكبي جرائم العنف الأسري ضد الأطفال والنساء هم من المتزوجين، في مقابل 13% من غير المتزوجين، وأن الذكور يشكلون أغلبية مرتكبي جرائم العنف الأسري بنسبة 78%، بينما الإناث 22%.

وقد صدر عن الجامعة العربية والمكتب الإقليمي لليونيسيف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقرير عام 2005م بعنوان (عالم عربي جدير بالأطفال، دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية) تضمن عدداً من الإحصاءات حول واقع الطفولة في العالم العربي، من أهمها، أن ما نسبته (7.5) مليون طفل عربي خارج التعليم الأساسي، وأكثر من مليون طفل عامل، وحوالي 70 مليون أمي، كما أن هناك عدداً من النزاعات المسلحة طويلة الجمل يقع عبؤها على المدنيين خاصة الأطفال. كما رصد التقرير العديد من التحديات التي يواجهها العالم العربي من أهمها، انخفاض معدل الالتحاق بالتعليم في الدول ذات الدخل المنخفض، سوء التغذية، عدم كفاية المعلومات والمهارات والتدريب والخدمات اللازمة في مجال صحة اليافعين ومشاركتهم الفعالة في المجتمع، مشكلة البدانة الناشئة، انتهاك حقوق الفتيات في الحياة الصحية والتعليمية والنمو نتيجة التشوهات للأعضاء التناسلية والزواج المبكر، الأعداد الكبيرة من الأطفال الذين يعيشون في حرمان، عمل الأطفال، الأطفال غير المسجلين في سجلات الموالي والسجل المدني، أطفال الشوارع والأحداث، الأطفال المحرومين ممن يقدم لهم الرعاية الأساسية (انظر: تقرير عالم عربي جديد بالأطفال، 2005).

6-3- على المستوى المحلي:

ورد في الآونة الأخيرة اهتمام مكثف بالطفل السعودي بشكل عام صاحب انضمام المملكة العربية السعودية إلى أحد المعاهدات الخاصة بحقوق الطفل. كما نلاحظ الاهتمام التي بدأت توليه المملكة العربية السعودية بالاهتمام بقضايا الطفولة وبخاصة قضايا الإساءة والعنف التي تتعرض لها، حيث تقوم اللجنة الوطنية للطفولة⁽¹⁾، بالتنسيق بين المؤسسات الحكومية الأهلية المعنية بقضايا الطفولة الاجتماعية والتربوية والصحية والثقافية والنفسية والحماية الكاملة للأطفال، والتي تأسست عام 1398 / 1979م لتقوم بالتنسيق بين نشاطات الجهات المعنية برعاية الطفولة وتشجيع البرامج والمشروعات التي تساعد في تطوير خدمات الطفولة الشاملة على أعلى مستوى، وجعلت لها أمانة عامة في وزارة التربية والتعليم. ومن أهم تلك الجهود الندوة التي عقدتها اللجنة حول إيذاء الأطفال عام 2003 بالرياض وشارك فيها مجموعة من المختصين. وقد خرجت تلك الندوة بعدة توصيات قامت اللجنة الوطنية السعودية للطفولة بتفعيلها. ومن أهم التوصيات تشكيل لجنة لوضع آلية وطنية للحد من الإيذاء والإهمال للأطفال. كما وضعت الجمعية نظام حماية الأطفال من الإساءة والإهمال والذي اعتمد عام 2005م. وتشير بعض الإحصاءات غير الرسمية التي قامت بها بعض اللجان والجهات الخاصة بشؤون الطفولة إلى وجود (196) من الأطفال ممن تعرضوا للإيذاء والعنف عام 2004م (الربوعي، 2004: 31). وإن كان في تصوري أن الأرقام قد تكون أكثر من ذلك، خاصة إذا ما علمنا أن مفهوم الإساءة ونوعيته وأشكاله يختلف باختلاف المستوى الثقافي والحضاري لمجتمع ما، فما قد يعد إساءة في مجتمع قد لا يعد كذلك في مجتمعنا السعودي.

كما نظمت اللجنة الوطنية للطفولة عام 2004م ندوة الطفولة المبكرة خصائصها واحتياجاتها، والتي تناولت عدة بحوث حول الإساءة والإيذاء والإهمال للأطفال، وتوصلت الندوة إلى توصيات لعل من أهمها تكوين مجلس أعلى للطفولة وإيجاد مركز أبحاث الطفولة إضافة إلى عدة توصيات تهتم بالجانب الوقائي لحماية الأطفال. وكذلك عقد مكتب التربية لدول الخليج العربي ندوة علمية لوضع استراتيجية للحد من العنف ضد الأطفال في السعودية عام 2004م.

وكذلك عقد مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون عام 2005م ندوة حول إيذاء الأطفال، تضمنت محاور عدة، أوصى المشاركون فيها بعدد من الإجراءات التشريعية والاجتماعية لحماية الأطفال من الإيذاء. كما تشكلت لجنة حقوق الطفل عام 1994م في مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بالرياض. وكذلك إنشاء إدارة عامة للحماية الاجتماعية عام 2004م وهي إدارة تختص بالجانب الوقائي إضافة إلى العلاج للمشكلة في بدايتها. كما أن وحدة الإرشاد الاجتماعي التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية تستقبل اتصالات تتعلق بالإيذاء سواء للطفل أو المرأة، وتقدم استشاراتها لتجاوز الأزمات والمشكلات المتعلقة بهذا الجانب. أما على مستوى المستشفيات فإن هناك اهتماماً كبيراً بالحالات وبدأت تظهر اهتمامات الكثير من الأطباء بهذه القضية حتى إنه تم تشكيل لجنة الحماية من الإيذاء للأطفال في المستشفى

1- صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ 17/10/2005م بتعديل مسمى اللجنة الوطنية للطفولة لتصبح اللجنة السعودية للطفولة، وأصبح من مهامها الإشراف على تطبيق نظام الحماية الاجتماعية للأطفال

التخصصي بالرياض منذ عام 2002م تضم نخبة من الأطباء المتميزين. كل مثل تلك الجهود إنما يأتي استجابة واستشعاراً لأهمية حماية الأطفال من التعرض للإيذاء والعنف حتى ولو كان من أقرب المقربين له ونقصد بذلك أسرهم. وقد شاركت المملكة العربية السعودية في المؤتمر العالمي من أجل الطفل عام 1990م، وكذلك صادقت المملكة العربية السعودية على اتفاقية حقوق الطفل عام 1996م لتطبيقها على مجالات الحياة الخاصة بالطفل. كما صدرت عدة أنظمه تشجع قيام الجمعيات الخاصة بالأطفال، من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية، سواء أكانت مستقلة بالطفولة أو يكون الأطفال جزءاً من الخدمات التي تخدمها الجمعية.. هذا بالإضافة إلى جهود وزارة التربية والتعليم في مجال التعليم، وجهود وزارة الصحة في مجال الرعاية الصحية الأولية والتخصصية ومكافحة الأمراض لدى الأطفال.

كما اهتم الباحثون مؤخراً بالدراسات والبحوث المتخصصة في مجال الإساءة ضد الأطفال، مما أعطى مؤشراً حول واقع هذه الظاهرة في المجتمع السعودي. ففي دراسة ميدانية للزهراني (2003) حول انتشار تلك الأنواع في المجتمع السعودي جاء في المرتبة الأولى الإيذاء اللفظي والبدني معا بنسبة 33.8 %، ثم الإيذاء البدني على الأطفال بنسبة بلغت 27 %، ثم الإيذاء اللفظي للأطفال بنسبة بلغت 18.9 %، ثم الإيذاء الجنسي للأطفال من قبل أولياء أمورهم أو غيرهم بنسبة بلغت 14.9 % ثم الإيذاء اللفظي والبدني والجنسي للأطفال من قبل أولياء أمورهم أو غيرهم مشتركة مع بعضها البعض بنسبة 4.1 %.

كما كشفت دراسة آل سعود (2000) حول نفس التصنيف، وتبين أن أكثر أنواع إيذاء الأطفال التي تعامل معها الممارسون هي حالات الإيذاء البدني بنسبة تصل إلى 5.91 %، يليها حالات الأطفال المتعرضين للإهمال بنسبة 3.87 %، ثم حالات الإيذاء النفسي، يليها الإيذاء الجنسي ثم من يتعرضون لأكثر من نوع من الأذى من هذه الحالات التي تعامل معها الممارسون في المستشفيات. وكشفت دراسة الزهراني (2005) أنها جاءت على النحو التالي: الإهمال المشاعري 26.6 %، سوء المعاملة (المشاعري) 22.8 % - سوء المعاملة (الجنسي) 22.7 % - الإهمال المادي 18.4 % - سوء المعاملة (الجسدي) 12.2 % - الإهمال الطبي 9.4 % كما بينت دراسة اليوسف والرميح ونيازي (2006). إن أنواع الإيذاء التي يتعامل مع الأخصائيون العاملون في دور الملاحظة ودور التوجيه هي: الإهمال (79.0 %)، الإيذاء البدني (38.07 %)، الإيذاء النفسي (48.4 %)، الإيذاء الجنسي (29.7 %).

7- الدراسات السابقة:

هناك عدد كبير من الدراسات الأجنبية والعربية التي تناولت ظاهرة الإساءة للأطفال أو سوء معاملتهم. وتوصلت لعدد من النتائج المهمة جداً أسهمت إلى حد كبير في إبراز متغيرات كثيرة في هذه الظاهرة، وسنعرض لبعض الدراسات التي أمكن الاطلاع عليها من خلال تصنيفها وفق بعض المتغيرات والمحاور الرئيسية، وهي كما يلي:

7-1 - الأسرة وإساءة الأطفال:

أشار فولر وزيفرت (1981)، Faller & Ziefert أن هناك عوامل أسرية تؤثر على انتشار الإيذاء ضد الأطفال، ومن أهمها الخلافات الزوجية المستمرة ومحاولة إلقاء اللوم على الطفل، أو عدم قيام أحد الزوجين بما يجب نحو الطرف الآخر مما يجعله ينتقم منه بإيقاع الإيذاء ضد الأطفال.

وترى أيونيك (1995) Iwaniec، أن خصائص الأسرة تلعب دوراً في إيذاء الأطفال، حيث ينتشر الإيذاء في الأسرة التي تكون العلاقات بين الزوجين سيئة، كما تعاني الأسرة من العزلة الاجتماعية، والحياة الفوضوية، والشخصية الاندفاعية لدى أحد الوالدين، مما قد يؤثر على الأطفال أنفسهم عندما يتزوجون وينجبون بحيث يعد الإيذاء جزءاً من سلوكهم، واعتباره النموذج الذي يمكن اعتماده لحل المشكلات. كما أشار بلومنثال (1994) Blumenthal، أن بعض الأطفال المعرضين للإيذاء عادة ما يكون السبب أن الطفل ولد دون رغبة من الوالدين في قدومه، أو أنه سبب نوعاً من العبء مالياً، أو أنه كان سبباً في التأثير على التعليم أو الوضع الوظيفي لأحد الأبوين. كما أشار إلى أن الأطفال الذي يعانون من إعاقة حسية وعقلية يتعرضون للإيذاء أكثر من غيرهم. وكشفت دراسة ديفيد (1997) David، التي طبقت على عينة بلغت (287) أسرة للتعرف على بعض السمات الشخصية لآباء الأطفال المتعرضين للإساءة. حيث أتضح أن الآباء والأمهات كانوا قد تعرضوا للإساءة في طفولتهم من قبل آبائهم وأمهاتهم، وأنهم يعانون من عدم الاتزان الانفعالي واضطرابات في شخصياتهم، كما أنهم عاجزون عن توفير الحاجة للأمن والحب لأبنائهم، إضافة إلى ممارستهم للإدمان على المشروبات الروحية.

كما كشفت دراسة (2005) Tara, Rex & Candace، والتي طبقت على عينة بلغت (699) من الأطفال دون سن السادسة على أهمية التاريخ الأسري في دراسة قضايا الإساءة ضد الأطفال؛ إذ يكشف لنا التاريخ الأسري الفروق المتوقعة في أشكال الأسر التي يتوقع أن يشيع فيها الإساءة أكثر من غيرها. وفي دراسة بروكسغون ودنكان (1997) Brooks-Gun & Duncan، تبين أن الخبرات السلبية لدى الوالدين، وتدني مستواهم المعيشي وتفاقم الخلافات الزوجية وغيرها من المتغيرات تسهم في ازدياد استخدام العقوبات البدنية من الآباء اتجاه أبنائهم.

أما دراسة كيلر وارني (1983) Keller & Erne، فقد توصلت إلى مجموعة من الخصائص للآباء الذين يرتكبون الإساءة ضد أبنائهم، وكان منها تعرض الآباء أنفسهم للمعاملة القاسية في طفولتهم، وكبر حجم الأسرة، وزيادة عدد الأبناء مع تدني الحالة الاقتصادية، كما وجدت هذه الدراسة إلى أن الأم ونتيجة لأنها تقضي الوقت الأطول مع الأبناء، وموجه لها اللوم غالباً عن سلوك الأبناء، فهي أكثر إساءة لهم من الآباء. كما كان من تلك الخصائص ضعف قدرة الوالدين على تحمل ضغوط الحياة، وعدم امتلاك مهارات إدارة المنزل وتربية الأطفال.

وفي المجتمع العربي أشارت إحدى الدراسات إلى تأثير التغيرات البنائية التي أصابت الأسرة العربية نتيجة التحديث والتغيرات الاقتصادية، والتي أسهمت في تقليص وظائفها الاجتماعية، وتحول بعضها من الممتد إلى النمط النووي على مثل هذه الظاهرة، ومن ذلك مثلاً كبر الحجم للأسرة النووية التي أدت إلى إهمال الأطفال واضطرارهم للعمل في الشارع، ورغبة الوالدين في التخلص من كثرة الأعباء وإشغالهم في المطالبة باحتياجاتهم الطبيعية المماثلة لأسنانهم كل هذا يدفع بالأسرة لتقبل خروج أبنائهم إما بحثاً عن العمل أو اللجوء في الشوارع (الصبيحي، 2004: 229). كما أشارت دراسة أخرى إلى أن أساليب التنشئة الاجتماعية اللاسوية تزيد من ظاهرة الإساءة في المجتمع العربي كالتسلط والتشدد، وعدم الاتساق في معاملة الطفل، والتدليل في الحماية الزائدة، والأعمال والقسوة والشدّة، والتفرقة في المعاملة (شرشير، 2005: 547).

كما أشار مخيمر وعبدالرزاق (1998) إلى أن من العوامل الأسرية وجود خبرات سيئة في أثناء النشأة لأحد الوالدين في طفولته كالحرمان والقسوة والتعرض للإساءة من قبل الوالدين سابقاً (في الزهراني: 2003: 114). وفي نفس الإطار توصل حمزة (2004) إلى أن التنشئة الوالدية السلبية يمثل الزاوية الرئيسية في التعامل مع مظاهر الإساءة للطفل؛ إذ تؤثر على كثير من سمات الطفل وتركيبته، والتي منها فقدان الشعور بالأمان، وفقدان القيمة والكرامة الإنسانية، والشعور بالحزن، والنظرة الدونية. كما توصلت دراسة الكناني (2001) إلى دور التنشئة في تحصين الأطفال ضد الانحراف والتشرد، ووجود علاقة واضحة بين أسلوب التنشئة المتبع والانحراف، حيث إن كثيراً من حالات الأحداث هم ممن تعرضوا للإيذاء وسوء المعاملة داخل أسرهم، مما يعني أن الإيذاء يهيئ السبل للتعرض للانحراف (الكناني، 2001: 223). إضافة إلى صغر سن أحد الزوجين أو كليهما، ووجود الزوجين في عائلة كبيرة الحجم مما يؤثر على علاقة الطفل مع بقية أفراد الأسرة، كما أن المرض المزمن لأحد الوالدين قد يكون عاملاً مؤثراً في زيادة الإساءة للطفل داخل منزل أسرته. كما يلعب أسلوب التنشئة دوراً مهماً في انتشار مثل هذه الظاهرة، حيث توصلت إحدى الدراسات إلى أن أسلوب التنشئة المتبع في دول الخليج العربية هو الأسلوب التسلطي والقسوة في المعاملة (العبدالغفور وإبراهيم، 1998: 67).

كما أشارت إحدى الدراسات إلى أن تعرض الطفل للقسوة والإيذاء المتعمد داخل أسرته المتمثل في الضرب والتعذيب، والحرم من الغذاء، وحرق الأطراف، من العوامل الأساسية المؤدية إلى وجود الأطفال المشردين، والذي قد يؤدي إلى كثير من المشكلات لهؤلاء الأطفال، لعل من أهمها الاستغلال الجسدي والجنسي، واستغلال العصابات لهم في كثير من الأعمال غير المشروعة (اليوسف، 2005: 112).

كما أشارت دراسة الشيخ (2005) إلى وجود علاقة ارتباطية واضحة بين بعض المتغيرات الأسرية والعنف الأسري الواقع على الأطفال، حيث تبين أنه كلما قلت العلاقة بين الزوجين، وقل الدخل الأسري للأسرة، ازداد العنف الموجه ضد الأطفال. وفي نفس السياق توصلت دراسة عبدالغفور وإبراهيم (1998) إلى أن قلة حجم الأسرة في المجتمع الكويتي إثر التغيرات الاجتماعية والثقافية أدى إلى وعي الأسرة بالأساليب السليمة التي يجب اتباعها في تنشئة الأطفال، وإدراك تلك الأسر للقواعد الصحيحة للتربية النفسية والاجتماعية وتجنبها للأساليب الخاطئة في تعاملها مع الأطفال (العبدالغفور وإبراهيم: 1998: 95). وكشفت دراسة ياسين والموسوي والزامل (2000) وجود اختلاف بين ثقافة الأم وأنواع الإساءة الموجهة لطفل ما قبل المرحلة الابتدائية، حيث جاءت أنواع الإساءة من قبل المرأة التي تنتمي للثقافة المحافظة (التأنيب، الصراخ، التهديد، التخويف، الإحساس بالذنب، الاحتقار، الشكوى، الحديث بجفاء)، بينما جاءت الأم التي تنتمي إلى الثقافة المتحررة في أنواع إساءة أطفالها كما يلي: (إشعار بعدم الحب، تفضيل الإخوة، عدم الاهتمام، عدم التحدث إليه، عدم الرد على أسئلته، الحرمان من العطف، عدم مناقشة مشكلاته، عدم الجلوس معه، المضايقة، عدم الاهتمام بملابسه، عدم اللعب معه). كما كشفت الدراسة تشابه أنواع الإساءة التي تقوم بها المرأة العربية حتى وإن اختلفت ثقافتها العامة، حيث وجدت تشابهاً في أنواع الإساءة لدى المرأة الكويتية والمصرية.

كما كشفت الأرقام الرسمية البريطانية أن 75% من الأطفال دون العاشرة من العمر قد لجؤوا إلى إيذاء أنفسهم جسدياً، وأصابتها بجروح خطيرة أو كادوا أحياناً أن يقتلوا أنفسهم.

وقد تكون هذه الحوادث مقصودة أي أن الأطفال يسعون لإيذاء أنفسهم بسبب الضغوط النفسية التي تخلفها المشاكل العائلية مثل الطلاق أو وفاة أحد الأبوين. وتزداد نسبة إيذاء الأطفال لأنفسهم كلما تقدموا في العمر، واقتربوا من سن المراهقة؛ إذ ترتفع نسبة إيذاء النفس بين سن الحادية عشرة والخامسة عشرة إلى (2.0%). وقد وجدت أعلى نسبة بين الشباب بين سن الثالثة عشرة والخامسة عشرة. وقد وجدت الدراسة الإحصائية التي أعدتها دائرة الإحصاء العامة في بريطانيا أن أكثر الأطفال قلقاً من الناحية العاطفية هم الذين نشأوا في عائلات تعاني من مشاكل الطلاق أو الذين عانوا من مرض عضال، أو الذين شاهدوا وفاة أحد أفراد عائلتهم، وأن هؤلاء الأطفال سيقدّمون على الأرجح على إيذاء أنفسهم مقارنة بغيرهم. وقد أظهرت الإحصائيات أن (1.3%) من الأطفال في بريطانيا بين سن الخامسة والعاشرية قد حاولوا إيذاء أنفسهم، وبينهم من حاول الانتحار، بينما ارتفعت النسبة بين من هم في سن العاشرة إلى (2.1%). وترتفع النسبة بين الأطفال من الطبقات الاجتماعية الدنيا، وكذلك بين الأطفال الذين يعيشون في عائلات تتكون من أب فقط أو أم فقط. أما أبناء المهنيين فهم أقل من غيرهم في الإقدام على إيذاء النفس بثلاث مرات مقارنة بأبناء الذين يعملون في وظائف أقل مهارة. ووجد الباحثون أن الأطفال أكثر عرضة لإيذاء أنفسهم إذا كانوا يعانون من أمراض نفسية أو عقلية، مثل المشكلات السلوكية أو مرض نقص الانتباه. كما كشفت النتائج أن الأطفال واليافعين يتأثرون كثيراً بوفاة أحد أفراد العائلة والعقوبات المستمرة التي تنزل بهم والمشكلات بين الأبوين، وأن من المحتمل أن يوجهوا غضبهم نحو أنفسهم من خلال إيذائه.

وعن خصائص الأسر في المجتمع السعودي التي تزداد فيها الإساءة ضد الأطفال، توصلت دراسة آل سعود (2000) إلى أن ظاهرة الإساءة ضد الأطفال تنتشر في الأسر ذات الدخل المنخفض، وتتسم بأنها أسر مفككة، وفي الأسر التي يعيش عدد كبير من أفرادها في المنزل، والأسر التي يكون فيها تعليم الأب والأم منخفضاً، والأسر التي يوجد فيها عنف، والأسر التي سبق أن أودع أحد أبنائها السجن أو دور الرعاية.

وعن جنس الطفل أشارت دراسة الزهراني (2003) إلى أن جنس المبحوثين من الأطفال ممن تم إيذاؤهم من قبل أولياء أمورهم وغيرهم بلغت نسبتهم للإناث 78.4%، وبلغت نسبة الذكور 21.6%. كما كشفت دراسة ياسين والموسوي والزامل (2000) أن الطفل الأكبر لدى الأم المصرية هو الأكثر تعرضاً للإساءة، كما تزداد الإساءة من قبل الأم للأطفال الذكور أكثر منها للإناث. أما العمر الأكثر عرضة لسوء المعاملة الجنسية في دراسة الزهراني (2005) فهو من 6-10 سنوات، وهو العمر الذي يظهر على الطفل علامات الإغراء، في الوقت الذي يظن الآباء والأمهات أن الابن ما يزال صغيراً، الأمر الذي يجعلهم يفسحون المجال أمامه للذهاب للعب مع أطفال الجيران أو الأقارب أو شراء احتياجاته من البقالة بدون إشراف. وعن تحديد من يقوم بالاعتداء أو الإيذاء ضد الأطفال فقد أشار الزهراني (2003) إلى أنه قد جاء في المرتبة الأولى فيمن يعتدي على الأطفال آبائهم بنسبة بلغت 36.5%، وفي المرتبة الثانية جاءت أمهات الأطفال، حيث بلغت نسبتتهن 33.4%، وفي المرتبة الخامسة جاءت الخادמות اللاتي يمارسن الإيذاء على الأطفال بنسبة 4.1%.

وتؤكد ذلك أيضاً دراسة آل سعود (2000) بأن الأطفال لا يتعرضون للعنف فقط من الأم أو الأب، بل من الخدم والمربيات أو الأقارب أو الجيران. كما كشفت دراسة الزهراني (2005) حول علاقة

الأشخاص بنوع الإساءة عن أن سوء المعاملة الجنسي، على الرغم من أن 62.1% من المفحوصين لم يفصحوا عن المسيء إليهم جنسياً فإن النسب كانت على النحو الآتي: 16.6% الأقرباء، 12.4% الأصدقاء، 4.8% الإخوان، 2.1% المعلمين / المعلمات، 1% الآباء، 1% الأمهات. أما الضرب وعلى الرغم أيضاً من أن 23.3% لم يفصحوا عن الذين ارتكبوا العنف تجاههم فإن النسب كانت على النحو التالي: 29.4% الآباء، 18.5% الإخوة، 11.6% الأقرباء، 8.3% الأمهات، 5.5% الأصدقاء، 3.4% المعلمون / المعلمات. كما كشفت دراسة الزهراني (2005) أن من أسباب الإساءة عمر الأب، أي كلما كان الأب صغيراً في السن زاد إهماله لأطفاله، وكذلك عمل الأم، فالأمهات العاملات أكثر إهمالاً لأطفالهن من ربات البيوت، وأيضاً سكن العائلة ودخلها، كما تبين أن هناك علاقة ما بين سوء المعاملة المشاعري-الجنسي-الجسدي- من جهة وعدد الأطفال، بمعنى أنه كلما زاد عدد الأطفال عن (6) زاد الاحتمال لتعرض الطفل إلى الإهمال المشاعري.

كما أظهرت إحدى الدراسات أن الإيذاء النفسي لدى الأطفال يكون أكثر لدى الأطفال التي يكون فيها الوالدان متوفيين والطفل يتيماً بما نسبته (70%) من عينة الدراسة، وفي المرتبة الثانية الأسر التي يكون فيها الوالدان منفصلين أو مطلقين كما أثبتت الدراسة أنه عندما يكون ولي الأمر هو العم فهو أكثر تأثيراً بالإيذاء سواء عند وفاة الأب أو زواج الأم. كما أشارت هذه الدراسة - أيضاً - إلى أن زيادة عدد أفراد الأسرة يسهم في تفشي ظاهرة إيذاء الأطفال داخل الأسرة (الزهراني، 2003: 268-262).

7 - 2 - العوامل الاجتماعية:

العديد من الدراسات الاجتماعية حاولت رصد التغير الذي حدث في المجتمع العربي، ودراسة الظواهر الجديدة التي ازدادت داخله؛ لإيجاد تفسيرات وأسباب ذلك. وكلها أكدت أن هناك تغيرات وتحولات اقتصادية كبيرة شهدتها المجتمعات العربية في الفترات الأخيرة. كانت السبب في ظواهر العنف والاعتصاب والزواج العرفي والعنف الأسري. وأرجعت الدراسات هذه التحولات الاجتماعية التي شهدتها المجتمعات؛ للتحويل لنظام الخصخصة وسياسات الانفتاح الاقتصادي وما تبعه من انكماش للطبقة الوسطى. فمنذ السبعينيات الميلادية من القرن الماضي شهدت المجتمعات العربية سياسات جديدة لمعظمها. تمثلت في سياسات الانفتاح الاقتصادي والخصخصة وتغيير العلاقات بين الطبقات وما أدى إليه ذلك من سيادة القيم المادية والفردية وزيادة المشكلات الاجتماعية، وعلي رأسها الفقر والبطالة. مما زاد من صور التفكك الاجتماعي التي سادت المجتمع، وأصبح لها تأثير كبير على زيادة معدلات الجريمة وجرائم العنف الجماعي في هذه الفترة. وقد أشار الوحيدي (2004) إلى أن البيئة الاجتماعية سواء على المستوى الأسري أو المجتمع الرسمي لها دور مهم في المحافظة على صحة الطفل وحمايته من الإيذاء والعنف.

وعن علاقة الانتماء باستشراء ظاهرة التشرد لدى الأطفال، أوضح حمزة (1991) في دراسته لأطفال الشوارع في مصر وجود انخفاض كبير لدى الأطفال في معيار الانتماء سواء لأسرهم أو للمجتمع ككل، مما يجعل الطفل أكثر تمسكاً بنمط الأطفال الذي يماثلونه في السلوك والاحتياج سعياً لإشباع حاجات الانتماء لديه معهم، دون إدراك للخطورة المحدقة به في أثناء حياتهم في الشوارع (حمزة، 1991: 248). خاصة وأن التشرد قد يكون هو أولى خطوات الإيذاء ضد الأطفال خاصة إذا ما بدأ في سن مبكر، مما يجعله يختلط بالآخرين وينتظم في العصابات مما يمهد دخوله مجال الاستغلال غير المرغوب بصور المختلفة (الكناني، 2001: 214). وبالمثل

تلعب الأسرة الدور الرئيس في وقاية الأطفال من الانحراف الذي عادة ما يكون ممهداً لتعرضهم للإيذاء وبخاصة الإيذاء الجسدي (حسون، 1993: 62). وبالتالي أثرت هذه العوامل على وضع الأطفال والأسرة بشكل عام. حيث تعد الآثار الاجتماعية من أشد ما يتركه العنف على الفئات كالنساء والأطفال ومن في حكمهم.. ويمكن إبراز أهم وأخطر هذه الآثار بما يلي:

- (1) الطلاق.
- (2) التفكك الأسري.
- (3) سوء واضطراب العلاقات بين أهل الزوج وأهل الزوجة.
- (4) تسرب الأبناء من المدارس.
- (5) عدم التمكن من تربية الأبناء وتنشئتهم تنشئة نفسية واجتماعية متوازنة.
- (6) جنوح أبناء الأسرة التي يسودها العنف.
- (7) العدوانية والعنف لدى أبناء الأسرة التي يسودها العنف

كما توصلت إحدى الدراسات إلى أن ظاهرة إيذاء الأطفال تنتشر لدى الأسر في الشرائح الاجتماعية الدنيا في السلم الاقتصادي والاجتماعية مما يعني ضرورة توجيه القوانين والوقاية لها حتى تحقق مبتغاها (في: الزهراني، 2003: 70). كما بينت دراسة التير (1987) إلى أن لظاهرة التحضر الذي عاشته المجتمعات العربية دوراً مهماً في ارتفاع جرائم العنف ضد صغار السن، خاصة نمطية حياة المدينة الصناعية التي تنامت عاماً بعد آخر (التير، 1987: 54). وعن علاقة الحي بظاهرة إيذاء الأطفال توصل الزهراني (2003) إلى أنه قد جاءت الأحياء الشعبية التي يسكنها الأطفال وأسره في المرتبة الأولى، وشكلت أكثر من نصف العينة بنسبة بلغت 55.4%، أما الأطفال المبحوثون الذين يسكنون في أحياء متوسطة فبلغت نسبتهم (31.1%)، وفي المرتبة الأخيرة للأطفال الذين يسكنون في الأحياء الراقية بنسبة 5.4%. كما كشفت دراسة ياسين والموسوي والزامل (2000) عن وجود اختلاف في الإساءة في المعاملة باختلاف المنطقة السكنية والثقافة الفرعية لأهالي الأطفال، حيث وجد أن الإساءة تزداد في المناطق الشعبية وتقل في المناطق الراقية. كما كشفت دراسة الزهراني (2005) أن الإهمال الطبي منتشر بين سكان البادية والقرى أكثر من المدن وكلما قل دخل العائلة زاد احتمال إهمال الطفل طبياً.

7 - 3 - العوامل الاقتصادية:

يرى العديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية أن الوضع الإنساني الذي يعيشه الأطفال في المجتمع، سواء المجتمعات العربية أو الغربية على حد سواء، ما هو إلتائج لوضعها الاقتصادي السيئ الذي يكاد يكون المسؤول عن جميع أوضاعها الأخرى (الاجتماعية والسياسية والنفسية). ونحن وإن كنا نتفق مع هذا الاتجاه في تحليل وضع الطفولة العربية الراهن إلى حد كبير، ومع ذلك نقول: إنه يصعب عزل هذه الأوضاع عن بعضها، وبالتالي يصعب عزل آثارها؛ فهي متداخلة إلى حد يكاد يكون من المتعذر فهمها منفردة، فعلى سبيل المثال فإن ظاهرة العنف الممارس على الأولاد، لا يعكس في الحقيقة حجم العنف المعنوي - والاجتماعي فحسب، بل أيضاً حجم العنف الاقتصادي وبما يحدثه من خلل واضطرابات في البنية الاقتصادية، حيث يفوت هذا العنف على الأفراد فرص تدريبهم وإعدادهم لسد ثغرات العمل من جهة، واستيعابهم في سوق العمل بشروط أفضل من جهة ثانية. فالوضع العالمي والصراع المرير الذي تعيشه الإنسانية، والتنافس على الربح والاستهلاك وتغليب المنفعة والأناية، كل هذا أدى إلى تهاوي

الروابط الإنسانية، ومثل هذا الواقع جعل الطفولة تعاني كثيراً، والمتمثلة في صور عديدة منها الإيذاء من جراء الحروب والمجاعات والفقر والمرض والاتجار بالأعضاء وسوء المعاملة، وغيرها مما لا يملك أمامها الطفل إلا الاستسلام والانقياد (حجازي، 1996: 36).

وقد أكدت دراسة العبد الغفور وإبراهيم (1998) أن اتباع أسلوب القسوة في معاملة الأبناء يرتبط ارتباطاً موجباً بالأسر ذات المستوى الاقتصادي والثقافي المنخفض (العبد الغفور وإبراهيم: 1998: 95). كما بين الزهراني (2003) إلى أن الإيذاء النفسي للطفل مرتبط بالمستوى الاقتصادي للأسرة، حيث ينتشر مثل هذا النوع من الإيذاء لدى الأسر قليلة الدخل (الزهراني، 2004: 27).

ويشير عسيري (2001) إلى أهمية تأثير العامل الاقتصادي في ممارسة الإيذاء الجنسي عند الأطفال القصر خاصة الفتيات، من خلال جلبهن للعمل في مجالات مقبولة في البدء كعارضات أزياء، ثم ما يلبث أن يجبرن على ممارسة الأعمال الجنسية استغلالاً لأوضاعهن الاقتصادية، وكان من أسباب ذلك أنهن في فترة حياتهن مع أسرهن كن يعانين من الإهمال داخل أسرهن، ولم يجدن الاهتمام والعناية مما دفعهن للهروب من المنازل بحثاً عن العمل في البدء حتى يتم سحبهن بالتدريج للممارسة العمل الجنسي (عسيري، 2001: 33). ويشير (1991) Sedlak إلى أن دخل الأسرة يرتبط ارتباطاً قوياً بأنماط سوء معاملة الأطفال جميعها، حيث يعاني الطفل في الأسرة الفقيرة من سوء معاملة والديه، والناجم عن انخفاض المستوى الاقتصادي والجهل وسوء التغذية. كما أكدت دراسة الشيخ (2005) إلى وجود علاقة ارتباطية واضحة بين بعض المتغيرات الأسرية والعنف الأسري الواقع على الأطفال، وقلة الدخل الأسري للأسرة، وانخفاض المستوى التعليمي للوالدين، والعكس صحيح.

كما كشف الزهراني (2005) إلى تأثير الدخل على الإساءة فكلما كان دخل العائلة أقل من المتوسط (5) آلاف ريال سعودي زاد احتمال تعرض للإساءة - هذا إذا كان في الأصل الدخل منخفضاً فما بالك إذا أضيف عليه عدد الأطفال الأكثر من ستة أفراد، فالاحتمال للتعرض سيكون أكبر إذا عرفنا مدى الضغوط النفسية التي ستواجه العائلة لتلبية طلبات واحتياجات الأسرة في ظل غياب الدعم الحكومي للأسرة، وبالذات للأطفال كما هو معمول به في الكثير من الدول.

7 - 4 - التعليم:

لاشك أن تغير النسق التربوي في المجتمع، والذي لا يقصد به النظام التعليمي فقط، ولكن أساليب التربية في المجتمع ككل في الأسرة والإعلام والمدارس والجامعات وسائر المؤسسات، وأصبحت أساليب الثواب والعقاب تعتمد على الإشباع أو الحرمان من بعض الحاجات المادية أكثر من الوجدانية، واختفى الإحساس بالواجب فلم يعد لدى الكثيرين هذا الحزام الواقعي الذي يتحكم في إشباع الرغبات، ومع سيادة القيم المادية أصبح إشباع الرغبات يتم بأي شكل من الأشكال، حتى وإن كانت منحرفة. وقد أشار الزهراني (2003) إلى تأثير المستوى التعليمي على انتشار الإيذاء داخل الأسرة خاصة الإيذاء الجسدي، حيث لوحظ أن فئة الأطفال الذين يكون والدهم في مستوى التعليم الجامعي فما فوق هم أكثر تعرضاً للإيذاء (الزهراني، 2003: 268).

وأكد ذلك الصبيحي (2004) الذي أشار إلى تأثير انخفاض المستوى التعليمي للوالدين على ظاهرة الإساءة للأطفال، حيث إن مثل هذه الظاهرة باختلاف نبسها ونوعها تنتشر لدى

الأسر التي يكون الوالدان أو أحدهما من منخفضي التعليم (الصبيحي، 2002: 230). كما أثبتت دراسة الشيخ (2005) وجود علاقة ارتباطية واضحة بين بعض المتغيرات الأسرية والعنف الأسري الواقع على الأطفال، وانخفاض المستوى التعليمي للوالدين، أي: أنه كلما انخفض المستوى التعليمي زاد العنف ضد الأطفال. وكشفت دراسة الزهراني (2005) عن تأثير المستوى التعليمي للوالدين وتأثيرها في شيوخ الإساءة، فقد تبين أن تعليم الأب له علاقة بالإساءة الجنسية للطفل، أي: أن الإساءة الجنسية والضرب أكثر انتشاراً بين الآباء الأقل تعليماً. كما وجدت الدراسة أنه كلما قل تعليم الأبوين زاد احتمال إهمال الطفل.

7 - 5 - عدم تطبيق التشريعات والقوانين:

لقد ضمن الإسلام حقوقاً شاملة للطفل وبيئته من قبل ولادته وحتى وفاته في أي عمر، حيث حفظ حقه في الرعاية الطبيعية، ونظافة الطفل وبيئته وتنمية عقله وجسمه، وحقه في التسمية، وتوفير الحماية، والمأكل والملبس والسكن، وحقه في التعليم. كما عني بكفالة الأطفال الأيتام، ورعاية الأطفال مجهولي الهوية، ووضع الإسلام نظماً مثالية لحماية الأم الحامل من التعرض للتعذيب في حالة سجنها، كما ضمن الحياة الكريمة للأطفال الجانحين والمعوقين. خاصة وأن هناك من الأسر من كانت تعيش قديماً في ظروف اقتصادية أسوأ مما نحن عليه الآن، وعلى الرغم من ذلك لم نسمع عن مثل هذه الحوادث والظواهر؛ لأننا كان لدينا العقيدة والضوابط الأخلاقية التي تحميها من هذه الظواهر والجرائم. ومن أهم العوامل المتضاربة والمتشابكة التي أدت لذلك وأهمها غياب الوازع الديني على كل المستويات، وخاصة على مستوى الأسرة فلم يعد الآباء يهتمون بقيمة الحلال والحرام في الملبس والمأكل وغيرها. كذلك ما يتعرض له الآباء من ضغط نفسي وعصبي بسبب ضغوط الحياة الاقتصادية مما ينعكس على تعاملاتهم مع الأبناء وما يحدثه ذلك من هزات نفسية لديهم. ولاشك أن هذه التغيرات داخل الأسرة العربية أفقدت الأبناء الشعور بالمسؤولية والمودة تجاه بعضهم البعض أو تجاه الوالدين وزاد من خطورة ذلك انتشار المخدرات بين الشباب وشيوع استخدام السلاح الأبيض الذي أصبح بعض التلاميذ يحملونه بدلاً من القلم.

وقد أشار العيسى (1999) إلى أن معظم المجتمعات العربية ليس لديها قوانين صارمة لمعاقبة الأسر التي تسيء لأطفالها، عكس ما هو موجود في بعض الدول المتقدمة، وإن كانت القوانين موجودة خاصة للأطفال الأيتام ومجهولي الهوية والمنحرفين (العيسى، 1999: 166). ومثل هذه الرؤية أشارت إليها حسون (1993) من أن حقوق وتشريعات الأطفال لم تأخذ التطبيق الجدي في المجتمعات العربية سواء المنبثقة عن الدين الإسلامي، أو المعتمدة من المنظمات الدولية (حسون، 1993: 70). وكانت دراسة الكنانى (1987) قد حذرت من عدم وجود تشريعات لحماية الأطفال من العنف في وسائل الإعلام، وتوصلت إلى أن عدم وجود قوانيني ترتبط بنوعية ما يعرض في وسائل الإعلام من برامج توحى بالعنف، أثر على وضع الطفل، بحيث أصبحت مشاهدته لبرامج عنف عاملاً مؤثراً في تحديده ذاته للعنف، وفي مدى مقاومته، أو احترافه هو ذاته للعنف مستقبلاً (الكنانى، 1987: 65).

وهذا يجعل من الصعوبة التعرف على سوء معاملة الأطفال إلامصادفة، حيث أوضحت دراسة آل سعود (2000) أن المستشفيات تقوم بتبليغ الشرطة عن حالات الإساءة إلى الطفل؛ إذ إن الأهل يحضرون الأطفال على أنهم مصابون بحادث أو أي مسوِّغ آخر فيكتشف الفريق

الطبي أن الطفل تعرض للإيذاء، ويبدأ بالتحري ومتابعة الحالة للوصول إلى الحقيقة.

كما يشير أحمد (2000) إلى أنه بقيت معظم المواثيق حبراً على ورق دون تنفيذ جاد من الأعضاء على الرغم من أن الجميع أو معظمهم وقع عليها بملء إرادته، وتعهد بحفظها وصونها والعمل بمضمونها (أحمد، 2000: 177). ومن ثم فإن استمرار معاناة الأطفال في كثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وإن كان بنسب عالية لدى الدول النامية إنما يدل على عدم التطبيق الفعلي للقوانين والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الأطفال، والتي ضمنت حقوقهم قبل الميلاد وبعد الميلاد وحقوقهم في الحياة والمساواة وحسن المعاملة وغيرها من الحقوق، مما يؤكد وجود إشكاليات قانونية في التطبيق (انظر حقوق الأطفال في: هلاوي، 2001: 55 عبدالهادي، 1997).

وعن الإجراءات المتخذة لحماية الأطفال من إيذاء وعنف أسرهم عليهم، تشير قطان (2004) بعدم وجود قانون يحمي المهنيين المعنيين بهذا الأمر، أو الأطفال على حد سواء، وأشارت إلى دور المستشار القانوني في اللجنة الذي منح الأعضاء الحق في فصل الطفل عن أهله لمدة أسبوع في حال ثبوت الإساءة، وذلك حسب السياسة الداخلية للإجراءات المتبعة في المستشفى، وذلك بعد أن توصل إلى طريقة تتمثل بجعل الطبيب يقوم بمحاولة استبقاء الطفل للملاحظة داخل المستشفى بالاتفاق مع رئيس القسم والإدارة ومحاولة إبقائه داخل المستشفى لأطول فترة ممكنة في حال وجود خطورة على حياته، ولكن لو أصر الأب على أخذ طفله لانستطيع منعه فالموضوع حساس، وخاصة في حالة إنكار الأهل، وفي حال رفض الأهل لمقترحاتنا نخطر الإمارة. بينما في المجتمع السعودي لا يوجد قوة إلزامية لسحب الطفل الذي تعرض للعنف من أهله، وذلك عن طريق الحاكم الإداري «الإمارة»، كما أن وزارة الشؤون الاجتماعية تتدخل لدى تعرض الطفل للخطر، وتودعه في إحدى دور الرعاية الاجتماعية حتى يتم إيجاد أقارب يقومون برعايته.

7-6- تعليق على الدراسات السابقة:

في ضوء ما سبق نلاحظ قلة الدراسات التي تناولت ظاهرة الإساءة ضد الأطفال في مجتمعنا السعودي في دراسات ميدانية تطبيقية، حيث لم يجد الباحث سوى دراسة: (الزهراني، 2002- آل سعود، 2000- الزهراني، 2005)، بينما لاحظنا الكم الكبير لمثل هذه الدراسات في الدراسات الأجنبية والعربية؛ لذلك مثل هذه الدراسة جاءت لتكمل مثل تلك الجهود لحاجتها المناسبة لمزيد من البحث والدراسة، وبذلك تتفق هذه الدراسات مع تلك الدراسات في الرؤية والأهداف العامة والأهمية. إلا أنها ستختلف معها حول مجتمع الدراسة؛ إذ إن دراسة الزهراني (2002) تم تطبيقها على عينة من طلاب المدارس في المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية، بينما دراسة آل سعود (2000) طبقت على مجموعة من المهنيين كالأطباء والاختصاصيين الاجتماعيين وغيرهم، بينما دراستنا سيتم تطبيقها على أسر الأطفال المتعرضين للإساءة، من خلال تحليل ملفاتهم الموثقة لدى الجهات ذات العلاقة بحصر حالات الإساءة، كالمستشفيات واللجان العاملة في مجال حماية الطفولة. وهذا اختلاف لاشك أنه سيضيف مزيد من التحليل العلمي لظاهرة إساءة الأطفال في المجتمع السعودي، خاصة في ظل النظرة المحافظة والسرية والمخاوف لمثل هذه الظواهر التي قد تحدث داخل الأسرة، ومن الصعوبة بمكان الكشف عنها من خلال استبانة توزع على الأطفال، قد تعوقهم ذاكرتهم عن تذكر إحداث أو إساءة تعرضوا

لها منذ سنواتهم الأولى. وهو ما حاولنا تلافيه في مثل هذه الدراسة، بحيث تكون البيانات مستقاة من مصادر معتبرة، ومن إحداث واقعة بالفعل.

كما أن الفارق الزمني بين دراستنا وتلك الدراسات في ضوء أهمية هذه الدراسة كفيل بإعادة دراستها مرة أخرى، خاصة وأن تلك الدراسات لم تعط رقماً محدداً يمكن الاعتماد عليه في تحديد نسبة حدوث ظاهرة الإساءة ضد الأطفال في المجتمع السعودي، بل إنها أوصت بمزيد من الدراسات لظاهرة الإساءة والإيذاء ضد الأطفال. كما أن الفارق الزمني له أهميته من وجهة نظرنا. فالدراسات السابقة قد تكون قد طبقت في مرحلة كان المجتمع السعودي يعيش فيها وضعاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً معيناً له خصائصه وسماته، بينما وقت تطبيق دراستنا قد يكون الاختلاف كبيراً بين المرحلتين في ضوء الشفافية التي يعيشها المجتمع السعودي، وإصدار كثير من التشريعات والأنظمة المنظمة لحقوق الإنسان، وإنشاء هيئات حكومية وأهلية لذلك، وإصدار الإجراءات الجزائية، وأنظمة الحماية الاجتماعية وغيرها، فقد يضيف مزيداً من القدرة على إبراز مثل هذه الظواهر بعيداً عن الضغوط الاجتماعية التي قد تكون شابته المراحل الزمنية للدراسات السابقة.

كما أن هذه الدراسة حاولت إضافة متغيرات لم تتناولها الدراسات السابقة، حيث ركزت تلك الدراسات على بعض المتغيرات، ومنها (جنس الطفل، عمر الطفل....)، بينما في هذه الدراسة تم إضافة متغيرات (المستوى الدراسي للطفل، مكان إقامة الطفل، متغيرات خاصة بالأسرة، ترتيب الطفل بين إخوته، عدد مرات التعرض للإساءة، المدينة التي تقطنها الأسرة). كما تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في أن دراسة (آل سعود، 2000، الزهراني، 2002، الزهراني، 2005)، دراسات استطلاعية عن الظاهرة، بينما في هذه الدراسة ومن واقع ما أشارت إليه تلك الدراسات فإنها تناولت جانباً واحداً قد يكون أهم تلك الجوانب التي كشفت عنها الدراسات السابقة، وهو تأثير المحيط الأسري على ظاهرة الإساءة ضد الأطفال، كما أن تلك الدراسات استخدمت المنهج الوصفي أو منهج المسح الاجتماعي، بينما هذه الدراسة اعتمدت على إضافة إلى المنهج الوصفي، فقد استخدمت منهج دراسة الحالة للتعمق أكثر في دراسة الظاهرة.

على كل حال ليس تكريراً لما سبق أن قلنا، فموضوع الدراسة موضوع حيوي، والفئة التي تتعرض لمثل ظاهرة الإساءة أكثر حيوية، والباحث يؤكد أنه استفاد استفادة كبيرة من تلك الدراسات، وما هذه الدراسة إلا إكمال لتلك الدراسات، والتي لازالت بحاجة لدراسات كثيرة في مختلف التخصصات العلمية ذات الاهتمام بموضوع الطفولة.

8 - تحليل نتائج دراسة الحالة:

8-1 - مجتمع الدراسة:

يمثل الأطفال المتعرضون للإساءة المجتمع العام للدراسة، وقد يصعب علينا حصر تلك الحالات بشكل دقيق، سوى ما هو مقيد لدى بعض المؤسسات الطبية والاجتماعية والقانونية في عدد من المدن الرئيسية في المملكة العربية السعودية، وخصوصاً المؤسسات الطبية، التي تعد أقرب المؤسسات التي تلجأ إليها الأسرة عند تعرض احد أطفالها للإساءة خاصة الإساءة التي تسبب آثاراً خارجية تؤثر على صحة الطفل. ومن واقع سجلات المؤسسات الطبية والاجتماعية والقانونية، التي تم زيارتها وتطبيق الدراسة عليها، فقد بلغ عدد مجتمع الدراسة الفعلي (330) حالة طفل تعرض للإساءة حتى عام 2006م، كما يلي:

جدول (1) عدد حالات الأطفال المُساء إليهم

عدد الحالات	المؤسسة
29	مستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض
24	مستشفى الملك فهد بالرياض
19	مجمع الرياض بالرياض
23	مستشفى الملك فهد التخصصي بجدة
13	مستشفى الملك خالد الجامعي بالرياض
52	لجنة حقوق الإنسان بالرياض
66	لجنة حقوق الإنسان بمكة المكرمة
71	وزارة التربية والتعليم
33	وزارة الشؤون الاجتماعية
330	الإجمالي

ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة اعتمدت الدراسة على أسلوب الحصر الشامل لمفردات الدراسة. حيث تم استعراض مجمل ملفات الحالات، قام الباحث بإجراء دراسة حالة لعدد (110) أطفال من الحالات المستوفية ملفاتهم للمتغيرات التي حددتها الدراسة، بالرجوع إلى ملفاتهم لدى تلك المؤسسات، وتفريغ كثير من البيانات وفق استمارة تحليل المضمون التي اعتمدها أداة للدراسة لتحديد بعض الخصائص والسمات التي تتصف بها الأسر التي تعرض أطفالها للإساءة بمختلف أشكاله. ويشير الباحث إلى الصعوبة التي يواجهها البحث الميداني في مثل هذه القضايا خاصة في ظل رفض الأسرة في الاعتراف بارتكابها لإساءة ضد أطفالها، إضافة إلى صعوبة إجراء مقابلة متعمقة مع الطفل ذاته، خاصة وأن أعمار الأطفال قد لا تساعد في الإجابة على بعض التساؤلات الخاصة بمثل هذه الدراسة؛ لذلك كان لجوء الباحث للملفات والسجلات كحل وحيد للتعرف على الخصائص الأسرية.

ومن ثم فإن الأسرة هي وحدة التحليل في هذه الدراسة ومجتمع البحث هم الأطفال المتعرضون للإساءة من واقع الحالات المقيدة رسمياً لدى المؤسسات الصحية والاجتماعية والقانونية المتخصصة.

8 - 2 - متغيرات الدراسة:

أولاً - المتغيرات الخاصة بحالة الإساءة:

نوع الإساءة: يقصد به هل الإساءة جسدية، أم نفسية، أم جنسية، أم عاطفية. ويقصد بكل نوع منها كما يلي:
الإساءة الجسدية: يقصد بها، الضرب، الحرق، اللكم، الربط بسلك أو حبل، كسر أحد أعضاء الجسم.

الإساءة الجنسية: يقصد بها، الاعتداء الجنسي المباشر، مشاهدة صور وأفلام جنسية، شراء صور وأفلام خليعة.

الإساءة النفسية: يقصد بها، الإهمال، العزلة، الحبس، عدم الحوار، محاولة الانتحار، النوم بخوف.

الإساءة العاطفية: يقصد بها، الحرمان، التدخل في الخصوصيات، عدم شراء الاحتياجات، الشعور بالدونية، الحديث معه بألفاظ نابية.

مرتكب بالإساءة: يقصد به من قام بالإساءة للطفل هل هو الأب، الأم، أحد الإخوة، الخادمة، السائق، أحد الأقارب.

ثانياً. متغيرات خاصة بالطفل المتعرض للإساءة:

عمر الطفل: يقصد به السن الذي عليه الطفل عند تعرضه للإساءة.

جنس الطفل: يقصد به هل الطفل المتعرض للإساءة ذكر أم أنثى.

ترتيب الطفل: يقصد به وضع الطفل بين أخوته الأول أم الثاني، أم الأوسط، أم الأخير.

المستوى التعليمي للطفل: ويقصد به المرحلة الدراسية للطفل المتعرض للإساءة.

مع من يقيم الطفل: يقصد به مكان سكن الطفل، هل هو مع والديه أو أحدهما، أو مع أقاربه، أو مع إخوته.

عدد مرات التعرض للإساءة: يقصد به مدى تكرار الإساءة على الطفل، وتحديد عدد مرات التعرض لها.

ثالثاً. المتغيرات الخاصة بالتركيب الأسري:

النمط الأسري: يقصد به هل الأسرة التي يعيش معها الطفل نووية، ممتدة.

حجم الأسرة: يقصد به عدد أفراد الأسرة وبخاصة الإخوة والأخوات.

الحالة الاجتماعية للأسرة: يقصد بها الوضع الاجتماعي للأسرة (مطلقة، معلقة، متزوجة، ترملة، أكثر من زوجة).

النمط المعيشي: ويقصد به مكان إقامة الأسرة (مدينة، قرية، ريف، باوية).

رابعاً. المتغيرات الخاصة بالوضع التعليمي للأسرة:

المستوى التعليمي للأب: ويقصد به المؤهل التعليمي الذي يحمله أب الطفل المساء إليه.

المستوى التعليمي للأم: ويقصد به المؤهل التعليمي الذي تحمله أم الطفل المساء إليه.

خامساً. المتغيرات الخاصة بالوضع الاقتصادي:

الوضع الوظيفي لعائل الأسرة: ويقصد بها عمل عائل الأسرة ونوعها.

المستوى الاقتصادي: يقصد به الوضع الاقتصادي للأسرة هل هو عالٍ، أم متوسط، أم منخفض، أم منخفض جداً، وتم قياسه بمقدار الدخل الشهري.

نوعية المسكن: يقصد به مسكن الأسرة (فيلا، شقة، منزل شعبي، خيمة).

ملكية المسكن: يقصد به وثيقة تملك المسكن، هل هي للأسرة، أم مستأجر، أم مسكن حكومي، أم مع العائلة الممتدة.

8-3- التحليل الإحصائي:

اعتمد الباحث على أسلوبين لتحليل البيانات:

- 1- التحليل الكيفي: استخدم الباحث التحليل الكيفي للقيام بتحليل بيانات الأطفال المتعرضين للإساءة من واقع ملفاتهم الشخصية كما هي لدى المؤسسات التي تم جمع البيانات من خلالها، في صورتها الرقمية والخروج بالنتائج وتفسير واستنباط دلالاتها ومؤشراته بما يحقق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها.
- 2- التحليل الكمي: من أجل استخلاص نتائج الدراسة استخدم الباحث أسلوب المعالجة الإحصائية، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وبعد ترميز بيانات الاستمارة وإدخالها في الحاسوب، استخدم الباحث المعالجات الإحصائية الآتية:
 - النسب المئوية والجداول التكرارية: التي تم عرضها في شكل جداول مفردة ومزدوجة، وذلك عند استعراض خصائص مجتمع الدراسة.
 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.
 - الترتيب: وتم استخدامه عند عرض توزيع نتائج الدراسة في عرضها لبعض الخصائص.
 - معامل ارتباط جاما و(كا2)، لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.

4.8 - النتائج الإحصائية لدراسة الحالات

4.8 - 1 - المتغيرات الخاصة بالطفل المتعرض للإساءة:

جدول (2) المتغيرات الخاصة بالطفل المتعرض للإساءة (ن = 110)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	ك	المتغير	
3.518	1.380	3.6	4	أقل من سنة	عمر الطفل
		10.0	11	من سنة إلى أقل من ثلاث سنوات	
		37.3	41	من ثلاث سنوات إلى أقل من ست سنوات	
		29.1	32	من ست سنوات إلى أقل من تسع سنوات	
		20.0	22	من تسع سنوات فأكثر	
.4806	1.354	64.5	71	ذكر	جنس الطفل
		35.5	39	أنثى	
1.038	3.518	3.6	4	البكر	ترتيب الطفل
		20.0	11	الثاني	
		37.3	41	الأوسط	
		29.1	32	الأصغر	
1.038	3.518	40.9	45	غير متعلم	المستوى التعليمي
		29.1	32	ابتدائي	
		20.0	32	متوسط	
		10.0	11	منقطع عن الدراسة	
1.339	2.200	41.8	46	مع والديه	مع من يقيم الطفل
		21.8	24	مع أحد والديه	
		8.1	9	مع أخوته	
		4.5	5	أقاربه	
		13.6	15	مع أمه وزوجها	
		10.0	11	مع والده وزوجته	

تشير بيانات الجدول (2) إلى المتغيرات الخاصة بالطفل المتعرض للإساءة، حيث نجد من حيث العمر، توصلت الدراسة إلى ترتيب عمر الأطفال الأكثر تعرضاً للإساءة هم من أعمارهم (من ثلاث سنوات إلى أقل من ست سنوات) بما نسبته (37.3%). وفي المرتبة الثانية الأطفال الذين أعمارهم في الفئة (من ست سنوات إلى أقل من تسع سنوات) بما نسبته (29.1%). وفي المرتبة الثالثة الأطفال الذين في الفئة (من تسع سنوات إلى اثنتي عشرة سنة) بما نسبته (20.0%). وفي المرتبة الرابعة والأخيرة الأطفال الذين أعمارهم (أقل من أربع سنوات) بما نسبته (3.6%). وفي متغير الجنس، نجد أن الأطفال الذكور أكثر تعرضاً للإساءة بما نسبته (64.5%)،

بينما بلغت نسبة الإناث (35.5%)، وفي متغير ترتيب الطفل نجد أن الطفل الأوسط هو الأكثر تعرضاً للإساءة بما نسبته (37.3%)، ثم الطفل الأصغر بما نسبته (29.1%). ثم الطفل الثاني بما نسبته (10.0%)، ثم الطفل البكر بما نسبته (3.6%).

وفي متغير المستوى التعليمي نجد أن الطفل غير المتعلم هو الأكثر تعرضاً للإساءة بما نسبته (40.9%)، ثم الطفل الذي يدرس في المرحلة الابتدائية بما نسبته (29.1%)، ثم الطفل الذي يدرس في المرحلة المتوسطة بما نسبته (20.0%)، وأخيراً الطفل المنقطع عن الدراسة بما نسبته (10.0%). وفي متغير أي الأطفال أكثر تعرضاً للإساءة من حيث مع من يقيم، توصلت الدراسة إلى أن الأطفال الذين يقيمون مع والديهم هم الأكثر تعرضاً للإساءة بما نسبته (41.8%)، وفي المرتبة الثانية الأطفال الذين يقيمون مع أحد والديهم بما نسبته (21.8%)، وفي المرتبة الثالثة الأطفال الذين يقيمون مع أمهم وزوجها بما نسبته (13.6%)، وفي المرتبة الرابعة الأطفال الذين يقيمون مع والدهم وزوجته بما نسبته (10.0%)، وفي المرتبة الخامسة الأطفال الذين يقيمون مع إخوتهم بما نسبته (8.1%)، وفي المرتبة السادسة الأطفال الذين يقيمون مع أقاربهم بما نسبته (4.5%).

2.4.8. المتغيرات الخاصة بالإساءة:

جدول (3) المتغيرات الخاصة بالإساءة (ن = 110)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	%	ك	المتغير	
1.0041	2.100	35.5	39	جسدي	نوع الإساءة
		25.5	28	نفسي	
		10.0	11	جنسي	
		29.1	32	عاطفي	
1.522	2.663	30.0	33	الأب	القائم بالإساءة
		18.2	20	الأم	
		25.2	28	أحد الأخوة	
		15.5	17	الخادمة	
		7.3	8	السائق	
		3.6	4	آخرون	
1.018	2.863	9.1	10	مرة واحدة	عدد مرات الإساءة
		24.5	27	مرتان	
		44.5	49	ثلاث مرات	
		14.5	16	أربع مرات	
		7.3	8	خمس مرات فأكثر	

تشير بيانات الجدول (3) إلى تصنيف الإساءة التي تعرض لها الأطفال. حيث توصلت الدراسة من حيث نوع الإساءة التي تعرض لها الأطفال إلى أن الإساءة الجسدية جاءت في المرتبة الأولى بما نسبته (35.5%)، وفي المرتبة الثانية الإساءة العاطفية بما نسبته (25.5%)، وفي المرتبة الثالثة الإساءة النفسية بما نسبته (29.1%)، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة الإساءة الجنسية بما نسبته (10.0%). ومن حيث القائم بالإساءة ضد الطفل، جاء في المرتبة الأولى الأب بما نسبته

(30.0%)، وفي المرتبة الثانية أحد الإخوة بما نسبته (25.2%)، وفي المرتبة الثالثة الأم بما نسبته (18.2%)، وفي المرتبة الرابعة الخادمة بما نسبته (15.5%)، وفي المرتبة الخامسة السائق بما نسبته (7.3%)، وفي المرتبة السادسة آخرون بما نسبته (3.6%).

كما توصلت الدراسة من حيث عدد مرات تعرض الأطفال للإساءة إلى أنه جاء في المرتبة الأولى من تعرض للإساءة ثلاث مرات بما نسبته (44%)، وفي المرتبة الثانية من تعرض للإساءة مرتين بما نسبته (24.5%)، وفي المرتبة الثالثة من تعرض للإساءة أربع مرات بما نسبته (14.5%). وفي المرتبة الرابعة من تعرض للإساءة مرة واحدة بما نسبته (9.1%)، وفي المرتبة الخامسة والأخيرة من تعرض للإساءة خمس مرات فأكثر بما نسبته (7.3%).

3.4.8. المتغيرات الخاصة بالتركيبة الأسرية:

جدول (4) متغيرات التركيبة الأسرية = (110)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	%	ك	المتغير	
.6351	2.381	8.2	9	نووية	التركيبة الأسرية
		45.5	50	ممتدة	
		46.4	51	متعددة	
.6314	2.636	4.5	5	أقل من 3	حجم الأسرة
		9.0	10	من 3-5	
		30.9	34	من 6-8	
		51.8	57	من 9-12	
		3.6	4	12 فأكثر	
1.339	2.200	16.4	18	أسرة مطلقة	الحالة الاجتماعية
		45.5	50	أسرة زواجه	
		0	0	أسرة مترملة	
		19.1	21	أسرة معلقة	
		8.2	9	أسرة متعددة الزواج	
2.854	1.056	15.5	17	حضري	النمط البيئي
		33.6	37	قروي	
		33.6	37	بدوي	
		17.3	19	ريفي	

تشير بيانات الجدول (4) إلى متغيرات التركيبة الأسرية، حيث توصلت الدراسة إلى أنه من حيث متغير التركيبة الأسرية، توصلت الدراسة إلى ارتفاع الإساءة ضد الأطفال في الأسرة المتعددة بما نسبته (46.4%)، وكذلك في الأسر الممتدة بما نسبته (45.5%)، بينما تقل الإساءة في الأسر النووية بما نسبته (8.2%). ومن حيث حجم الأسرة، جاء في المرتبة الأولى الأسر التي يبلغ أفرادها من (9-12 فرداً) بما نسبته (51.8%)، وفي المرتبة الثانية الأسر التي مجموع أفرادها (من 6-8 أفراد) بما نسبته (30.9%)، وفي المرتبة الثالثة الأسر التي مجموع أفرادها من (3-5 أفراد) بما نسبته (9.0%)، بينما في المرتبة الرابعة الأسر التي مجموع أفرادها أكثر من 12 فرداً بما نسبته (4.5%)، وفي المرتبة الأخيرة الأسر التي

مجموع أفرادها من (أقل من ثلاثة أفراد) بما نسبته (3.6%)، ومن حيث الوضع الاجتماعي لأسر الأطفال المتعرضين للإساءة.

كما توصلت الدراسة إلى أن غالبية الأطفال ينتمون إلى أسر زواجية بما نسبته (45.5%)، وفي المرتبة الثانية الأسر التي تعاني من حالة طلاق بما نسبته (16.4%)، وفي المرتبة الثالثة الأسر التي تعاني من حالة تعليق الزوجة بما نسبته (19.1%)، وفي المرتبة الرابعة الأسر متعددة الزوجات بما نسبته (8.2%)، بينما لم يكن هناك أي أسرة تعيش حالة ترمل في أسر الأطفال المتعرضين للإساءة. ومن حيث النمط البيئي للأسرة، توصلت الدراسة إلى أن غالبية الأسر تنتمي للنمط القروي والبدوي بما نسبته (33.6%) لكل من النمطين، بينما جاء في المرتبة الثانية الأسر ذات النمط الريفي بما نسبته (17.3%)، وفي المرتبة الثالثة الأسر التي تعيش في المناطق الحضرية بما نسبته (15.5%).

4.4.8. المتغيرات الخاصة بالمستوى التعليمي للأسرة:

جدول (5) متغيرات المستوى التعليمي للأسرة (ن = 110)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	%	ك	المتغير	
.9082	1.900	38.2	42	ابتدائي فأقل	المستوى التعليمي للأب
		41.8	76	متوسط و ثانوي	
		11.8	13	جامعي	
		8.2	9	ماجستير ودكتوراه	
1.1119	2.418	28.2	31	ابتدائي فأقل	المستوى التعليمي للأم
		22.2	25	متوسط و ثانوي	
		28.2	31	جامعي	
		20.9	23	ماجستير ودكتوراه	

تشير بيانات الجدول (5) إلى متغيرات المستوى التعليمي للأسرة، فمن حيث المستوى التعليمي للأب جاء في المرتبة الأولى من يحمل مؤهل متوسط و ثانوي بما نسبته (41.8%)، وجاء في المرتبة الثانية من يحمل مؤهل ابتدائي فأقل بما نسبته (38.2%)، وجاء في المرتبة الثالثة من يحمل مؤهل جامعي بما نسبته (11.8%)، وفي المرتبة الرابعة من يحمل الماجستير والدكتوراه بما نسبته (8.2%)، أي: أنه كلما قل تعليم الأب يتوقع أن تزيد احتمالية ارتكابه للإساءة ضد الطفل. وفيما يتعلق بالمؤهل التعليمي للأم، توصلت الدراسة إلى أنه قد تساوت نسبة من تحمل مؤهلاً ابتدائياً فأقل، مع من تحمل مؤهلاً جامعياً بما نسبته (28.2%) لكل منها. وفي المرتبة الثانية من تحمل مؤهلاً متوسطاً و ثانوياً بما نسبته (22.2%)، وفي المرتبة الثالثة من تحمل مؤهل الماجستير والدكتوراه بما نسبته (20.9%).

5.4.8. المتغيرات الخاصة بالمستوى الاقتصادي للأسرة:

جدول (6) متغيرات المستوى الاقتصادي للأسرة (ن = 110)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	%	ك	المتغير	
1.391	2.700	18.2	20	موظف حكومي	الوضع الوظيفي
		40.0	44	عسكري	
		10.0	11	أعمال حرة	
		23.6	26	مهنة بسيطة	
		1.8	2	متقاعد	
		6.4	7	لا يعمل	
.8119	2.763	6.4	7	عالي	المستوى الاقتصادي
		28.2	31	متوسط	
		48.2	53	منخفض	
		17.3	19	منخفض جداً	
.6931	2.181	7.3	8	فيلا	نوع السكن
		12.7	14	شقة	
		70.9	78	منزل شعبي	
		9.1	10	خيمة	
1.641	2.727	10.9	12	ملك	ملكية السكن
		30.9	34	إيجار	
		46.3	51	حكومي	
		11.8	13	مع العائلة	

تشير بيانات الجدول (6) إلى متغيرات المستوى الاقتصادي للأسرة. فمن حيث الوضع الوظيفي توصلت الدراسة إلى أنه قد جاء في المرتبة الأولى من كان عمل والديهم عسكرياً بما نسبته (40.0%)، وفي المرتبة الثانية من يعمل والدهم مهنة بسيطة بما نسبته (23.6%)، وفي المرتبة الثالثة من يعمل موظفاً حكومياً بما نسبته (18.2%)، وفي المرتبة الرابعة من يعملون بأعمال حرة بما نسبته (10.0%)، وفي المرتبة الخامسة من ليس لهم عمل بما نسبته (6.4%)، وفي المرتبة الأخيرة من أبائهم من الموظفين المتقاعدين تقاعداً نسبته (1.8%)، وفيما يتعلق بالمستوى الاقتصادي توصلت الدراسة إلى أنه قد جاء في المرتبة الأولى من كانت مستوياتهم الاقتصادية منخفضة بما نسبته (48.2%)، وجاء في المرتبة الثانية الأسر ذات المستوى الاقتصادي المتوسط بما نسبته (28.2%)، وفي المرتبة الثالثة جاء أصحاب المستويات الاقتصادية المنخفضة جداً بما نسبته (17.3%)، بينما أقل الأسر التي تنتشر فيها الإساءة هي الأسر ذات المستوى الاقتصادي العالي بما نسبته (6.4%)، وفيما يتعلق بملكية السكن توصلت الدراسة إلى أنه قد جاء في المرتبة الأولى من لا يملكون مساكن، ويقومون في المساكن الحكومية بما نسبته

(46.3%)، وفي المرتبة الثانية من يسكنون بالإيجار بما نسبته (30.9%)، وفي المرتبة الثالثة من يسكنون مع العائلة بما نسبته (11.8%). بينما في المرتبة الرابعة من يملكون مساكنهم بما نسبته (10.9%).

6.4.8. العلاقة بين بعض متغيرات الأطفال، وبعض المتغيرات الأسري:

جدول (7) العلاقة بين متغيرات الطفل والنمط الأسري (ن = 110)

2كا	مقياس جاما	النمط الأسري			متغيرات الطفل	
		متعددة	ممتدة	نووية		
5.141 0.742	0.051	0	2	2	أقل من سنة	عمر الطفل
		0	6	5	من سنة إلى أقل من ثلاث سنوات	
		6	18	17	من ثلاث سنوات إلى أقل من ست سنوات	
		1	14	17	من ست سنوات إلى أقل من تسع سنوات	
		2	10	10	من تسع سنوات فأكثر	
		9	50	51	المجموع	
0.260 0.878	0.0062	6	31	34	ذكر	جنس الطفل
		3	19	17	أنثى	
		9	50	51	المجموع	
5.507 0.481	0.229	5	21	13	جسدي	نوع الإساءة
		2	12	18	نفسي	
		1	13	14	جنسي	
		1	4	6	عاطفي	
		9	50	51	المجموع	

تشير بيانات الجدول (7) إلى العلاقة بين بعض متغيرات الأطفال المتعرضين للإساءة، ومتغير النمط الأسري، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الخاصة بالأطفال ومتغير النمط الأسري، وعدم وضوح العلاقة بين بعض المتغيرات الأخرى، ومن خلال التوزيع التكراري، نجد أنه في متغير الجنس مثلاً، الإساءة للأطفال الذكور تزداد في الأسر الممتدة، بينما تقل في الأسر المتعددة. بينما الإساءة ضد الإناث تزداد في الأسر النووية والممتدة. وفي نوعية الإساءة، نجد أن الإساءة الجسدية تزداد في الأسر الممتدة، بينما تزداد الإساءة النفسية في الأسر النووية، وتقل في غيرها. أما الإساءة الجنسية فهي متساوية في الأسر النووية والأسر الممتدة.

جدول (8) العلاقة بين متغيرات الطفل والحالة الاقتصادية (ن = 110)

كأ	مقياس جأا	الحالة الاقتصادية				متغيرات الطفل	
		منخفض جدا	منخفض	متوسط	عالي		
18.031 0.115	0.175	0	2	2	0	أقل من سنة	عمر الطفل
		1	6	2	2	من سنة إلى أقل من ثلاث سنوات	
		11	23	5	2	من ثلاث سنوات إلى أقل من ست سنوات	
		6	11	13	2	من ست سنوات إلى أقل من تسع سنوات	
		1	11	9	1	من تسع سنوات فأكثر	
		19	53	31	7	المجموع	
5.010 0.171	0.049	10	38	17	6	ذكر	جنس الطفل
		9	15	14	1	أنثى	
		19	53	31	7	المجموع	
12.226 0.184	0.110	7	19	10	3	جسدي	نوع الإساءة
		3	14	10	1	نفسي	
		2	4	3	3	جنسي	
		7	16	9	0	عاطفي	
		19	53	31	7	المجموع	

تشير بيانات الجدول (8) إلى العلاقة بين بعض متغيرات الأطفال المتعرضين للإساءة، والحالة الاقتصادية. حيث توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الخاصة بالأطفال وبتغير الحالة الاقتصادية للأسرة، وعدم وضوح العلاقة بين بعض المتغيرات الأخرى.

جدول (9) العلاقة بين متغيرات الطفل والنمط البيئي للأسرة (ن = 110)

ك2	مقياس جاما	النمط البيئي				متغيرات الطفل	
		بدوي	قروي	ريفي	حضري		
7.078 0.852	0.119	3	0	0	1	أقل من سنة	عمر الطفل
		3	4	3	1	من سنة إلى أقل من ثلاث سنوات	
		15	14	7	5	من ثلاث سنوات إلى أقل من ست سنوات	
		10	12	5	5	من ست سنوات إلى أقل من تسع سنوات	
		5	4	7	6	من تسع سنوات فأكثر	
		37	37	19	17	المجموع	
4.395 0.222	0.046	23	23	16	9	ذكر	جنس الطفل
		14	14	3	8	أنثى	
		37	37	19	17	المجموع	
6.972 0.640	0.043	12	14	5	8	جسدي	نوع الإساءة
		13	8	3	4	نفسي	
		2	4	3	2	جنسي	
		10	11	8	3	عاطفي	
		37	37	19	17	المجموع	

تشير بيانات الجدول (9) إلى العلاقة بين بعض متغيرات الأطفال المتعرضين للإساءة، والنمط البيئي للأسرة. حيث توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الخاصة بالأطفال ومتغير النمط البيئي للأسرة، وعدم وضوح العلاقة بين بعض المتغيرات الأخرى.

حيث نجد في متغير الجنس أن الإساءة المرتكبة ضد الأبناء الذكور تزداد في المجتمعات القروية، والريفية، بينما تقل في المجتمعات الحضرية. بينما الإساءة ضد الإناث تقل في المجتمعات الريفية، وتزداد في المجتمعات القروية والبدوية.

وفي نوعية الإساءة، نجد أن الإساءة الجسدية والإساءة العاطفية تزداد في الأنماط القروية والبدوية. بينما تزداد الإساءة النفسية في الأنماط البدوية.

جدول (10) العلاقة بين متغيرات الطفل والوضع الاجتماعي للأسرة (ن = 110)

كأ	مقياس أاما	الوضع الاجتماعي للأسرة					متغيرات الطفل	
		متعددة	معلقة	مترملة	زواجية	مطلقة		
12.199 0.730	0.042	0	1	0	3	0	أقل من سنة	عمر الطفل
		1	2	0	5	3	من سنة إلى أقل من ثلاث سنوات	
		5	7	5	17	7	من ثلاث سنوات إلى أقل من ست سنوات	
		0	8	5	16	3	من ست سنوات إلى أقل من تسع سنوات	
		3	3	2	9	5	من تسع سنوات فأكثر	
		9	21	12	50	18	المجموع	
4.395 9.05	0.026	5	14	9	32	11	ذكر	جنس الطفل
		4	7	3	18	7	أنثى	
		9	21	12	50	18	المجموع	
12.0178 0.431	0.026	3	10	30	18	5	جسدي	نوع الإساءة
		2	4	5	12	5	نفسي	
		3	1	0	6	1	جنسي	
		1	6	4	14	7	عاطفي	
		5	21	12	50	18	المجموع	

تشير بيانات الجدول (10) إلى العلاقة بين بعض متغيرات الأطفال المتعرضين للإساءة، والوضع الاجتماعي للأسرة، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الخاصة بالأطفال ومتغير الوضع الاجتماعي للأسرة، وعدم وضوح العلاقة بين بعض المتغيرات الأخرى.

9. مناقشة النتائج والتوصيات:

في ضوء ما سبق ومن أجل تحليل النتائج التي توصلت إليها الدراسة للإجابة عن تساؤلاتها، نعرض هنا لعلاقة تلك النتائج ومناقشتها مع الأدبيات والدراسات السابقة.

س- ما سمات الإساءة التي يتعرض لها الأطفال في المجتمع السعودي من حيث (نوعها، القائم بها، عددها)؟

توصلت الدراسة من حيث نوع الإساءة التي تعرض لها الأطفال، إلى أن الإساءة الجسدية جاءت في المرتبة الأولى، وفي المرتبة الثانية الإساءة العاطفية، وفي المرتبة الثالثة الإساءة النفسية، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة الإساءة الجنسية. والتفسير المحتمل هنا أنه ليس هناك اتفاق على تحديد سمات الإساءة الجسدية، فإذا ما علمنا أن معظم الأسر في هذه الدراسة هي من الأسر ذوات المستوى الاقتصادي والتعليمي المنخفض، وغالبيتها غير حضرية، فقد يكون

ما يمارس ضد الأطفال من ضرب لا يعد في ثقافة تلك الأنماط إساءة، كما أن الإساءة الجسدية قد يكون ارتفاعها بحكم أنها ذات أعراض خارجية على الأغلب، ومن السهل اكتشافها، لما قد تمثله من تهديد لحياة الطفل المساء إليه.

وتتفق نتائج هذه الدراسة جزئياً مع نتائج دراسة الزهراني (2003) حيث صنف أنواع الإيذاء الذي تعرض له الأطفال من قبل أولياء أمورهم أو غيرهم يتجسد بالإيذاء اللفظي والبدني، ثم الإيذاء البدني على الأطفال، الإيذاء اللفظي للأطفال، ثم الإيذاء الجنسي للأطفال، ثم الإيذاء اللفظي والبدني والجنسي للأطفال. كما تتفق مع دراسة آل سعود (2000) حول نفس التصنيف، وتبين أن أكثر أنواع إيذاء الأطفال التي تعامل معها الممارسون هي حالات الإيذاء البدني، يليها حالات الأطفال المتعرضين للإهمال، ثم حالات الإيذاء النفسي، ويليهما الإيذاء الجنسي. كما تتفق مع دراسة اليوسف والرميح ونيازي (2006). في تصنيفها للإيذاء بدور الملاحظة الاجتماعية، هي الإهمال، الإيذاء البدني، الإيذاء النفسي، الإيذاء الجنسي. وتختلف هذه الدراسة مع نتيجة دراسة الزهراني (2005) الذي صنفها، الإهمال المشاعري، سوء المعاملة، الجنسي، الإهمال المادي، الجسدي، الإهمال الطبي.

ومن حيث القائم بالإساءة ضد الطفل، جاء في المرتبة الأولى الأب، وفي المرتبة الثانية أحد الإخوة، وفي المرتبة الثالثة الأم، وفي المرتبة الرابعة الخادمة، وفي المرتبة الخامسة السائق، وفي المرتبة السادسة آخرون. وبمراجعة تلك النتائج نلاحظ أن الأب جاء في المرتبة الأولى في ارتكاب الإساءة، وقد يكون ذلك جراء الظروف والأوضاع المعيشية والاقتصادية التي يعيشها الآباء، أو قد يكون ما يعد إساءة، يراه الأب أسلوباً لتربية أبنائه، خصوصاً وأن غالبية حالات الإساءة يرتكبها آباء غير متعلمين، كما توصلت إليه الدراسة في تحديدها لخصائص أسر مفردات الدراسة. كما أن ذلك يمكن إرجاعه إلى ما أشارت إليه نظرية السمات الشخصية للقائم بالإساءة، والتي منها تعرض القائم بالإساءة لعنف في طفولته أو مراهقته مثلاً. ومن ثم فهو يمارس سلوك العنف بصورة تعبر عن خبرات ومكونات داخلية.

وتقترب مثل هذه النتيجة مع ما أشار الزهراني (2003) إلى أنه قد جاء في المرتبة الأولى فيمن يعتدي على الأطفال آباؤهم بنسبة بلغت (36.5%)، وفي المرتبة الثانية جاءت أمهات الأطفال حيث بلغت نسبتهن (33.4%)، وفي المرتبة الخامسة جاءت (الحاضنات) أو (الخدمات) اللاتي يمارسن الإيذاء على الأطفال بنسبة (4.1%). وتؤكد ذلك أيضاً دراسة آل سعود (2000) أن الأطفال لا يتعرضون للعنف فقط من الأم أو الأب، بل من الخدم والمربيات أو الأقارب أو الجيران، كما تتفق مع دراسة الزهراني (2005) التي توصلت إلى أن القائم بالإساءة هم الآباء، والإخوة، والأقرباء، والأمهات، والأصدقاء، والمعلمون، والمعلمات.

كما توصلت الدراسة من حيث عدد مرات تعرض الأطفال للإساءة إلى أنه قد جاء في المرتبة الأولى من تعرض للإساءة ثلاث مرات، وفي المرتبة الثانية من تعرض للإساءة مرتين، وفي المرتبة الثالثة من تعرض للإساءة أربع مرات، وفي المرتبة الرابعة من تعرض للإساءة مرة واحدة، وفي المرتبة الخامسة والأخيرة من تعرض للإساءة خمس مرات فأكثر.

س. ما خصائص الطفل المتعرض للإساءة في المجتمع السعودي من حيث: (عمر الطفل، جنس الطفل، ترتيب الطفل، المستوى التعليمي للطفل، مع من يقيم الطفل)؟

توصلت الدراسة في تحديدها للمتغيرات الخاصة بالطفل المتعرض للإساءة إلى أن أعمارهم (من ثلاث سنوات إلى أقل من ست سنوات). وفي متغير الجنس، نجد أن الأطفال الذكور أكثر تعرضاً للإساءة من الإناث. وفي متغير ترتيب الطفل نجد أن الطفل الأوسط هو الأكثر تعرضاً للإساءة ثم الطفل الأصغر، ثم الطفل الثاني، ثم الطفل البكر. وفي متغير المستوى التعليمي نجد أن الطفل غير المتعلم هو الأكثر تعرضاً للإساءة. ثم الطفل الذي يدرس في المرحلة الابتدائية، ثم الذي يدرس في المرحلة المتوسطة. وأخيراً الطفل المنقطع عن الدراسة. كما جاء في متغير أي الأطفال أكثر تعرضاً للإساءة من حيث مع من يقيم، توصلت الدراسة إلى أن الأطفال الذين يقيمون مع والديهم هم الأكثر تعرضاً للإساءة، وأقل الفئات الأطفال الذين يقيمون مع أقاربهم.

ومن خلال تلك النتائج، وفي تعليق على بعضها، نجد أنه جاء في متغير أي الأطفال أكثر تعرضاً للإساءة الطفل ما بين (3-6) سنوات، وهذا قد يكون باعتباره في سن أكثر حركة من غيره، وفي بداية نموه، وكذلك سهولة ارتكاب الإساءة ضده، فهو في سن مسهل لارتكاب الإساءة، خاصة الإساءة التي تتم داخل المنزل، وهذا قد يؤدي ارتفاع نسبة الإساءة الجسدية عن غيرها من أنواع الإساءة.

وفي متغير أن الأطفال الذكور أكثر تعرضاً للإساءة هذه نتيجة لم تكن متوقعة كما سنعرف في الدراسات السابقة؛ إذ إن غالبيتها أشارت إلى أن الأنثى أكثر تعرضاً للإساءة من الذكور. كما جاء في الدراسة أن الأطفال الذين يقيمون مع أسرهم هم الأكثر تعرضاً للإساءة، وهذا قد يكون لأن أكثر من نصف مفردات الدراسة هم من المتزوجين، إلا أن وجود الأبوين وعيش الأطفال معهم لا يعبر عن صورة الاستقرار الأسري المنشود، ومن ثم يكون الأطفال هم أسرع الضحايا عند وجود الخلاف بين الزوجين.

وتختلف نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة الزهراني (2003) التي توصلت إلى أن البنات أكثر تعرضاً للإيذاء من الأبناء الذكور، كما تختلف مع دراسة ياسين والموسوي والزامل (2000) التي توصلت إلى أن الطفل الأكبر لدى الأم المصرية هو الأكثر تعرضاً للإساءة. وكذلك تختلف مع دراسة الزهراني (2005) الذي توصل إلى أن الطفل من (6-10) سنوات هو الأكثر تعرضاً للإيذاء، وهو العمر الذي يظهر على الطفل علامات الإغراء، في الوقت الذي يظن الآباء والأمهات أن الابن مازال صغيراً، وهذا أمر يجعلهم يفسحون المجال أمامه للذهاب للعب مع أطفال الجيران أو الأقارب، أو شراء احتياجاته من البقالة من دون إشراف.

س. ما خصائص التركيبة الأسرية لأسر الأطفال المتعرضين للإساءة؟

توصلت الدراسة في تحديدها للمتغيرات الخاصة بتركيبة الأسرية للأطفال المساء إليهم، من حيث متغير التركيبة الأسرية، إلى ارتفاع الإساءة ضد الأطفال في الأسر الممتدة، بينما تقل الإساءة في الأسر النووية، ومن حيث حجم الأسرة، تزداد الإساءة لدى الأسر التي يزداد حجمها، حيث توصلت الدراسة إلى أن الإساءة تزداد في الأسر التي يبلغ أفرادها من (9-12) فرداً) بينما تقل في الأسر قليلة الحجم. ومن حيث الوضع الاجتماعي لأسر الأطفال المتعرضين للإساءة، توصلت الدراسة إلى أن غالبية الأطفال المساء إليهم ينتمون إلى أسر زواجية. ومن حيث النمط البيئي للأسرة توصلت الدراسة إلى أن غالبية الأسر ينتمون للنمط القروي والبدوي، بينما تقل في الأسر التي تعيش في المناطق الحضرية.

ولاشك أن مثل هذه الخصائص تعبر عن أوضاع أسرية غير مناسبة، أو لا تمثل الحياة الكريمة للأسر التي يتوقع أن يسعد بها أطفالها، حيث وجدنا أن كثيراً من أسر الأطفال المتعرضين للإساءة كثيرة العدد، وينتمون إلى أسر قروية أو بدوية، فإذا ما تساندت هذه الأوضاع مع أوضاع اقتصادية وتعليمية فهي قد تكون بيئة مهيةة لحدوث الإساءة ضد الأطفال.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه الزهراني (2003) من أن الإيذاء ينتشر في الأحياء الشعبية التي يسكنها الأطفال وأسرهم، ويقل في الأحياء الراقية. كما تتفق مع إحدى الدراسات في أن ظاهرة إيذاء الأطفال تنتشر لدى الأسر في الشرائح الاجتماعية الدنيا في السلم الاقتصادي والاجتماعية. وكذلك تتفق مع دراسة ياسين والموسوي والزامل (2000) في أن الإساءة تزداد في المناطق الشعبية، وتقل في المناطق الراقية. وكذلك تتفق مع دراسة الزهراني (2005) في أن الإهمال الطبي منتشر بين سكان البادية والقرى أكثر من المدن.

كما تتفق مع ما كشفته الأرقام الرسمية البريطانية من أن الإيذاء يرتفع بين الأطفال من الطبقات الاجتماعية الدنيا، وكذلك بين الأطفال الذين يعيشون في عائلات تتكون من أب فقط أو أم فقط.

بينما تختلف مع ما يراه التير (1987) من أن لظاهرة التحضر الذي عاشته المجتمعات العربية دوراً مهماً في ارتفاع جرائم العنف ضد صغار السن، كما تتفق مع دراسة مركز الدراسات الاستراتيجية بالأردن في أن تشغيل الأطفال في المدن الرئيسية في الأردن ينتشر عندما يكون حجم الأسرة يصل إلى تسعة أفراد. وكذلك جميع أسر الأطفال العاملين تسكن في أحياء متدنية.

كما تختلف مع دراسة مركز الدراسات الاستراتيجية بالأردن في أن تشغيل الأطفال في المدن الرئيسية في الأردن ينتشر في الأسر التي تعاني من التفكك الأسري بأشكاله وأسبابه المختلفة مثل: وفاة أحد الوالدين، أو تعدد الزوجات، أو الطلاق، أو إدمان أحد الوالدين على المسكرات والمخدرات، وغياب الأب إما بسبب ظروف العمل أو السجن، والعنف والشجار داخل المنزل بين الوالدين.

ومن حيث حجم الأسرة تتفق مع دراسة الزهراني (2005) في أنه إذا زاد عدد الأطفال عن ستة، فالاحتمال للتعرض للإساءة سيكون أكبر. كما تتفق مع ما توصلت إليه دراسة العبد الغفور وإبراهيم (1998) من أن قلة حجم الأسرة في المجتمع الكويتي أدى إلى وعي الأسرة بالأساليب السلمية التي يجب اتباعها في تنشئة الأطفال، وإدراك تلك الأسر للقواعد الصحيحة للتربية النفسية والاجتماعية، وتجنبها للأساليب الخاطئة في تعاملها مع الأطفال. وكذلك تتفق مع ما أظهرت إحدى الدراسات أن زيادة عدد أفراد الأسرة يسهم في تفشي ظاهرة إيذاء الأطفال داخل الأسرة (الزهراني، 2003: 262-268). كما تتفق مع دراسة آل سعود (2000) في أن ظاهرة الإساءة ضد الأطفال في الأسر التي يعيش عدد كبير من أفرادها في المنزل. كما تتفق مع دراسة كيلر وارني (1983) Keller & Erne، التي توصلت إلى أن الأم ونتيجة لأنها تقضي الوقت الأطول مع الأبناء، وموجه إليها اللوم غالباً عن سلوك الأبناء، فهي أكثر إساءة لهم من الآباء. كما تتفق مع دراسة الصبيحي (2004) في أن كبر الحجم للأسرة أدى إلى إهمال الأطفال، واضطرارهم للعمل في الشارع.

س. ما تأثير العوامل الثقافية التعليمية في زيادة ظاهرة الإساءة ضد الأطفال؟

توصلت الدراسة إلى أنه كلما قل تعليم الأب زاد ارتكابه للإساءة ضد الطفل. وفيما يتعلق بالمؤهل التعليمي للأم، توصلت الدراسة إلى أنه قد تساوت نسبة من تحمل مؤهلاً ابتدائياً فأقل، مع من تحمل مؤهلاً جامعياً. أي: أنه قد ترتكب الإساءة من قبل مختلف المؤهلات التعليمية للأمهات.

وفيما يتعلق بانخفاض تعليم الأب تتفق مع نتيجة دراسة الصبيحي (2004) الذي أشار إلى تأثير انخفاض المستوى التعليمي للوالدين على ظاهرة الإساءة إلى الأطفال. كما تتفق مع دراسة آل سعود (2000) في أن ظاهرة الإساءة ضد الأطفال تنتشر في الأسر التي يكون تعليم الأب منخفضاً. وكذلك تتفق مع دراسة الشيخ (2005) في أنه كلما انخفض المستوى التعليمي زاد العنف ضد الأطفال. كما تتفق مع دراسة الزهراني (2005) التي توصلت إلى أن الضرب أكثر انتشاراً بين الآباء الأقل تعليماً. كما تتفق مع دراسة لمركز الدراسات الاستراتيجية بالأردن في أن تشغيل الأطفال في المدن الرئيسية في الأردن ينتشر لتدني المستوى التعليمي للوالدين. كما تتفق معها في أن الأمهات المتعلمات العاملات أكثر إهمالاً لأطفالهن من ربات البيوت، وأيضاً سكن العائلة ودخلها. وفيما يتعلق بتعليم الأم نجد أن ذلك يتفق مع دراسة الزهراني (2003) التي توصلت إلى أن فئة الأطفال الذين يكون والدهم في مستوى التعليم الجامعي فما فوق هما أكثر تعرضاً للإيذاء.

س. ما تأثير العوامل الاقتصادية للأسرة في زيادة ظاهرة الإساءة ضد الأطفال؟

توصلت الدراسة في شأن المتغيرات الاقتصادية التي تسهم في زيادة ظاهرة الإساءة ضد الأطفال، من حيث الوضع الوظيفي إلى أن الإساءة تنتشر في الأسر التي يعمل عائلها عسكرياً. وفي المرتبة الثانية من يعمل بمهنة بسيطة، ثم يعمل موظفاً حكومياً. ثم من يعملون بأعمال حرة، وفي المرتبة الأخيرة هم من أبواهم من الموظفين المتقاعدين. وفيما يتعلق بالمستوى الاقتصادي توصلت الدراسة إلى أن الإساءة تنتشر في الأسر ذات الدخل الاقتصادي المنخفض، ثم هي في الأسر ذات المستوى الاقتصادي المتوسط. بينما أقل الأسر التي تنتشر فيها الإساءة هي الأسر ذات المستوى الاقتصادي العالي. وفيما يتعلق بملكية السكن توصلت الدراسة إلى أنه تنتشر الإساءة في الأسر التي لا تملك مسكناً، ويقيمون في المساكن الحكومية، ثم الأسر التي تقيم بالإيجار، ثم الأسر التي تسكن مع عائلة الزوج، وتقل الإساءة عند الأسر التي تملك مساكن.

وهذا يبين قوة تأثير العوامل الاقتصادية على طبيعة العلاقات بين أفراد الأسرة، فنوع الوظيفة ومستوى دخلها، ونوعية ملكية المسكن، كلها عوامل اقتصادية تمارس الضغط على الأسرة. ومن ثمّ تؤثر في أساليب التفاعل والتواصل بين أفراد الأسرة. ومثل هذه النتيجة تدعمها نتائج عدد من الدراسات السابقة.

حيث تتفق مع دراسة العبدالغفور وإبراهيم (1998) إلى أن اتباع أسلوب القسوة في معاملة الأبناء يرتبط ارتباطاً موجباً بالأسر ذات المستوى الاقتصادي والثقافي المنخفض، كما تتفق مع دراسة الزهراني (2003) في أن الإيذاء النفسي للطفل مرتبط بالمستوى الاقتصادي للأسرة، حيث ينتشر مثل هذا النوع من الإيذاء لدى الأسر قليلة الدخل. وتتفق كذلك مع دراسة

(1991) Sedlak في أن الطفل في الأسرة الفقيرة يعاني من سوء معاملة والديه، والناجم عن انخفاض المستوى الاقتصادي والجهل وسوء التغذية. كما تتفق مع دراسة الزهراني (2005) التي توصلت إلى أنه كلما كان دخل العائلة أقل من المتوسط (5) آلاف ريال سعودي زاد احتمال تعرضه للإساءة. كما تتفق مع دراسة لمركز الدراسات الاستراتيجية بالأردن في أن تشغيل الأطفال في المدن الرئيسية في الأردن ينتشر عند تدني مستوى الدخل للمعيل الرئيس للأسرة. وينتشر بين أرباب أسر الأطفال العاملين الذين لا يعملون في الدوائر والمؤسسات الرسمية، بل يعملون في القطاع الخاص الهامشي.

كما تتفق مع ما أشار إليه بلومنثال (1994) Blumenthal في أن بعض الأطفال المعرضين للإيذاء عادة ما يكون السبب أن الطفل سبب نوعاً من العبء مالياً. وتتفق مع دراسة بروكسغون ودنكان (1997) Brooks-Gun & Duncan في أن تدني المستوى المعيشي يسهم في ازدياد استخدام العقوبات البدنية من الآباء تجاه أبنائهم. كما تتفق مع دراسة كيلر وارني (1983) Keller & Erne، في أن كبر حجم الأسرة، وزيادة عدد الأبناء مع تدني الحالة الاقتصادية يزيد من الإساءة. كما تتفق مع دراسة آل سعود (2000) في أن ظاهرة الإساءة ضد الأطفال في المجتمع السعودي تنتشر في الأسر ذات الدخل المنخفض. وكذلك تتفق مع نتائج دراسة الشيخ (2005) في أنه كلما قلت العلاقة بين الزوجين، وقل الدخل الأسري للأسرة، ازداد العنف الموجه ضد الأطفال.

س. هل هناك علاقة بين بعض خصائص الأطفال وبين بعض خصائص الأسرة؟

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض الخصائص الخاصة بالأطفال ومتغير الوضع الاجتماعي للأسرة، وعدم وضوح العلاقة بين بعض الخصائص الأخرى، لعدم اكتمال الخلايا على ما يسمح بوضوح العلاقة من عدمها. وحرصاً على عدم تكرار ما سبق أن ذكرناه في مناقشة النتائج السابقة. نشير هنا إلى أن عدم وضوح العلاقات ناتج عن نقص في الإجابات التي تم استخلاصها من ملفات الباحثين، وهو قد لا يكون خلافاً منهجياً، بقدر ما هو إفراز طبيعي للتوزيعات التكرارية للدراسة، وهذا لا ينفي وجود العلاقة بحد ذاته حيث تبين من واقع التوزيعات التكرارية وجود ارتفاع في نسبها بين متغير وآخر. وهو ما يدعم نتائج أغلب الدراسات السابقة من وجود علاقات واضحة بين متغيرات الأطفال ومتغيرات الأسرة. وما يدعم ذلك أيضاً المداخل النظرية المفسرة لظاهرة الإساءة ضد الأطفال. التي أكدت في معظمها أن انتشار هذه الظاهرة ما هو إلا نتيجة الاختلالات التي أصابت الأوضاع الأسرية جراء التغيرات الاجتماعية. فوفقاً للنموذج الاجتماعي فإن العوامل الاجتماعية والبيئية مثل الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والبطالة، والصعوبات المالية، وظروف المسكن والمعيشة، وحجم الأسرة وتركيبها، والعزلة الاجتماعية تعد العوامل المفاجئة الأساسية للضغوط التي تؤدي إلى سوء المعاملة، كما أنه وفقاً لمنظور البناء الاجتماعي، هناك علاقة بين ظاهرة إساءة معاملة الأطفال وشيوعها، والضغوط المختلفة التي تقع تحتها الأسرة كالفقر والحرمان؛ تؤدي إلى نوع من الإساءة ضد الأطفال في تلك الأسر.

توصيات الدراسة:

في ضوء ما سبق فإن الدراسة توصي بما يلي:

- ضرورة تنظيم حملات توعوية جادة وتتسم بمناسبتها للعصر، وخصوصاً بين الأسر متدنية الدخل لحماية أطفالها من الإساءة.

- التأكيد على الفروق بين أساليب التربية، والإساءة، وخصوصاً الإساءة الجسدية؛ إذ يشيع بين الطبقات المتدنية اجتماعياً واقتصادياً أن الضرب هو أسلوب تربوي، كي لا يستخدم الضرب غاية في حد ذاته.

- على الحكومة بمؤسساتها ذات العلاقة أن تعترف بخطورة ظاهرة الإساءة ضد الأطفال، بحيث تقوم برصد حقيقي للأطفال المساء إليهم مع إنشاء لجنة خاصة لتلقي شكاوهم، والتحقيق فيها على وجه السرعة، واتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على مصدر الشكوى.

- وضع سياسات جديدة لتحسين أحوال الأسر من معاشات ومرتببات ومزايا عينية، ورفع قيمة المعاشات بما يكفل حماية أبناء هذه الأسر من التسرب من التعليم.

- توفير وحدات الإسعاف الفوري المتنقلة ووجودها في مراكز قريبة من التجمعات الصناعية والزراعية مع توفير الأجهزة والمعدات الطبية الحديثة ووسائل الإسعاف المناسبة.

- مراعاة إمداد الوحدات الصحية والمستشفيات المركزية بالمستلزمات الطبية المناسبة لمواجهة الحوادث والحالات الطارئة مع توفر الحد الأدنى المناسب من أجهزة الأشعة والتحليل والقياسات اللازمة لهذه الحالات.

- المطالبة باستحداث إدارة أو قسم في وزارة العدل يخصص لمراقبة معاملة الأطفال داخل مقار الاحتجاز (سواء في أقسام الشرطة أو في المؤسسات ودور الرعاية الاجتماعية)، على أن يكون من مهام الإدارة أو القسم مراقبة التحقيقات المتعلقة بتعذيب وإساءة معاملة الأطفال المحتجزين.

- يجب الوقف الفوري لما يعانیه الأطفال من عنف وأذى، كما يتعين وضع نهاية لاستغلالهم جنسياً واقتصادياً.

- العمل على بث رسائل الوعي الاجتماعي بين مختلف الشرائح الاجتماعية، تحمل رسائل جادة ومناسبة تحث على أن يحترم الجميع حق الأطفال في التعبير عن أنفسهم والمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر فيهم، وذلك بما يتناسب وقدراتهم المتطورة.

- العمل وبشكل تشريعي وقانوني أن يتلقى جميع البنات والبنين تعليماً ابتدائياً إلزامياً مجانياً ذا نوعية جيدة، وعلى وزارة التربية والتعليم بذل جهودها لمكافحة الإساءة ضد الأطفال التي نجم عنها انسحابهم أو تسربهم من التعليم، أو حتى حرمان أسرهم لهم من الالتحاق بالتعليم، خصوصاً في المناطق الريفية والقروية.

- نظراً لأن الأطفال هم أشد الفئات معاناةً من الفقر، فإن مكافحة الفقر يجب أن تبدأ بهم. ويشمل ذلك الاستثمار في الخدمات الاجتماعية التي تعود بالفائدة على أفقر الأطفال وأسرهم، مثل الرعاية الصحية الأساسية والتعليم الابتدائي. وفي الوقت نفسه، يجب أن يكون رفاه الأطفال هدفاً ذا أولوية لبرامج تخفيف عبء الديون والمساعدة الإنمائية والإنفاق الحكومي.

- التأكيد على ضرورة قيام المؤسسات الحكومية بالتزاماتها إزاء الأطفال. وكذلك على الأفراد والمنظمات غير الربحية والمؤسسات الدينية والقطاع الخاص، أن يعوا مسؤوليتهم عن ضمان احترام حقوق الطفل.

المراجع

المراجع العربية:

- أباطة، آمال (2004). الأطفال والمراهقون المُساء معاملتهم والمهملون. في (الأطفال والمراهقون المعرضون للخطر)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- أحمد، أحمد (1999). الإساءة للأطفال ظاهرة علمية. المجلة الطبية السعودية، 100، 74 - 77.
- أحمد، عبدالعزيز (2000). المدينة الغربية تنتهك الطفولة، مجلة المنهل، 563، 176 - 181.
- آل سعود، منيرة (2000). إيذاء الأطفال، أنواعه وأسبابه وخصائص المتعرضين له. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود.
- البدائية، ذياب (2001). سوء معاملة الأطفال: الضحية المنسية، مجلة الفكر الشرطي، 11، 167-214.
- البشر، سعاد (2005). التعرض للإساءة في الطفولة وعلاقته بالقلق والاكتئاب واضطراب الشخصية الحدية في الرشد. مجلة دراسات نفسية، 3، 399 - 419.
- التركي، صالح (2006). تقرير لجنة الحماية الاجتماعية في مكة المكرمة. ورقة قدمت في الاجتماع الأول للجنة الحماية الاجتماعية في مكة المكرمة، وزارة الشؤون الاجتماعية، مكة المكرمة.
- التير، مصطفى (1987). اتجاهات جرائم العنف في مجتمع عربي، المجلة العربية للدراسات الأمنية، 5، 47 - 63.
- التير، مصطفى (1993). العدوان والعنف والتطرف، المجلة العربية للدراسات الأمنية، 16، 39 - 57.
- التير، مصطفى عمر (1997). العنف العائلي. الرياض، مطابع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- جمعية حقوق الإنسان (2006). عدد القضايا التي تلقتها الجمعية منذ إنشائها. جريدة عكاظ، 1444.
- الجوهري، محمد، الخريجي، عبدالله (1990). طرق البحث الاجتماعي. القاهرة، دار الثقافة والنشر والتوزيع.
- الجشي، بهية (1994). تنسيق وتكامل خدمات الطفولة في دول مجلس التعاون. في كتاب: رعاية الطفولة. البحرين. المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 43-85.
- حجازي، مصطفى (1996). رعاية الطفولة من أجل القرن الحادي والعشرين. سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، 34، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- حسن، نادية (2004). العلاقة بين إساءة معاملة الطفل من قبل الوالدين والمعلمين وبعض الاضطرابات النفسية كما يدركها الطفل في مدينة الرياض. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، وزارة التربية والتعليم، الرياض.
- حسون، تماضر (1993). دور التنشئة الاجتماعية والتشريعات القانونية في حماية الطفل من الانحراف، المجلة العربية للدراسات الأمنية، 16، 59-79.
- حمزة، جمال (1996). أطفال الشوارع في مصر، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، 9، 227-257.
- حمزة، جمال (2004). مظاهر الإساءة إلى الطفل، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، 15، 1-31.
- الxzاعلة، عبدالعزيز (1999). أمن الطفل العربي. الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الxzضير، خضير (1994). الخصائص المستقبلية لطفل الخليج، مجلة التعاون، 35، 180-195.
- الدويني، عبدالسلام (1988). المدخل لعلم الطفولة. بنغازي. لدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.
- الربوعي، إنعام (2004). الاعتداء على الأطفال. محاضرة مقدمة لورشة العمل الأولى للطفولة، مستشفى القوات المسلحة، جده.
- رشوان، حسين (1992). الطفل دراسة في علم الاجتماع النفسي. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- الزهراني، سعد (2003). ظاهرة إيذاء الأطفال في المجتمع السعودي. الرياض، مركز أبحاث الجريمة.
- الزهراني، علي (2005). الإساءة الجنسية للأطفال، رسالة دكتوراه منشورة، الرياض.

- 131 - الشيباني، بدر (2005). إدراك الأبناء لسوء المعاملة البدنية والنفسية، مجلة العلوم الإنسانية، 10، 92.
- شرشير، محمد (2005). معوقات دور اختصاصي خدمة الفرد في التعامل مع الأطفال المساء إليهم. في كتاب المؤتمر العلمي الثامن عشر بعنوان (الخدمة الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي في المجتمع العربي المعاصر)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 534 - 575.
- شفيق، محمد (1998). البحث العلمي - الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- الشيخ، محمد (2005). علاقة بعض المتغيرات الأسرية بالعنف ضد الأطفال دراسة إرشادية من منظور الخدمة الاجتماعية. في كتاب المؤتمر العلمي الثامن عشر بعنوان (الخدمة الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي في المجتمع العربي المعاصر)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 493-532.
- الصبيحي، عبدالرحمن (2004). أطفال الشوارع في العالم العربي. الرياض، مطابع الحميضي.
- الصويغ، عبدالرحمن (2003). الإساءة إلى الأطفال وإهمالهم. مجلة الطفولة والتنمية، العدد 9، 31 - 52.
- عبدالغفار، عبدالسلام، والأشول، عادل، ونبيل، حافظ (1997). مظاهر إساءة معاملة الطفل في المجتمع المصري. القاهرة، أكاديمية البحث العلمي.
- العبد الغفور، فوزية، وإبراهيم، معصومة (1998). أساليب التنشئة الاجتماعية في مرحلة الطفولة المبكرة عند الأسرة الكويتية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، 64، 54 - 100.
- عبدالمجيد، السيد (2004). إساءة المعاملة والأمن النفسي لدى عينة من تلاميذ المرحلة الابتدائية، مجلة دراسات نفسية 2، 237 - 274.
- عسيري، عبدالرحمن (2001). الأنماط التقليدية والمستحدثة لسوء معاملة الأطفال. في كتاب: سوء معاملة الأطفال. الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 9-49.
- علي، منال (2005). العلاقة بين ممارسة البرنامج في طريقة العمل مع الجماعات وتعديل السلوك اللا توافقي للأطفال المساء إليهم. في كتاب المؤتمر العلمي الثامن عشر بعنوان (الخدمة الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي في المجتمع العربي المعاصر)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ص 577-621.
- العيسوي، عبدالرحمن (2004). اتجاهات عينة من المجتمع المصري لظاهرة العنف الأسري، مجلة البحوث الأمنية، 28، 223 - 281.
- العيسى، بدر (1999). سوء معاملة الطفل الكويتي. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، 66، 144 - 191.
- غانم، عبدالله (2005). العنف الأسري. الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- فرح، محمد سعيد (1995). الطفولة والثقافة والمجتمع. الإسكندرية، دار المعارف.
- القرني، محمد (2005). مدى تأثير العنف الأسري على السلوك الانحرافي لطالبات المرحلة المتوسطة، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، 17، 10 - 52.
- الكتاني، مجاهدة (2001). سوء معاملة الأطفال وعلاقتها بالانحراف. في كتاب: سوء معاملة الأطفال. الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 203 - 235.
- الكناني، إدريس (1987). الآثار السلبية لمشاهدة العنف والإجرام في التلفزيون والسينما على سلوك الطفل، المجلة العربية للدراسات الأمنية، 5، 65 - 79.
- اللجنة الوطنية السعودية للطفولة (2004). ندوة الطفولة المبكرة خصائصها واحتياجاتها. الرياض: وزارة التربية والتعليم.
- مبروك، عزة (2003). سوء معاملة كبار السن، مجلة دراسات نفسية، 3، 365 - 391.
- مجلة عالم الإعاقة (2001). تحقيق لظاهرة إساءة معاملة الأطفال في السعودية. 27.
- مخيمر، عماد، وعبدالرزاق، عماد (1998). خبرات الإساءة التي يتعرض لها الفرد في مرحلة الطفولة وعلاقتها بخصائص الشخصية. المؤتمر الدولي السادس للإرشاد، مركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، القاهرة.
- مرسي، محمد (2004). تأثير النزاعات المسلحة على الأطفال عبر الفضائيات. مجلة التربية، 48، 48 - 98.
- 113.
- المستشفى العسكري (2001). كتاب المؤتمر السعودي الأول عن الأخلاقيات الطبية، الرياض، 13. 14.

- مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون (2005). أوراق عمل ندوة إيذاء الأطفال في المملكة العربية السعودية. قسم الخدمات الاجتماعية. الرياض، 2-8 أبريل.
- مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث (2002). كتاب مؤتمر التشخيص والتعامل مع إيذاء الأطفال في المملكة العربية السعودية الرياض، 5-6 فبراير.
- المكتب الإقليمي لليونيسيف (2005). عالم عربي جدير بالأطفال. القاهرة: دار الشروق.
- النجار، أحمد (1994). الطفل: المشكلة - المفهوم - العلاج. دراسة نظرية. في كتاب رعاية الطفولة. البحرين، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 165 - 193.
- هلاوي، حاتم (2001). حقوق الطفل. في كتاب: سوء معاملة الأطفال. الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 53 - 75.
- الوحيد، ميسون (2004). تأثير البيئة الاجتماعية على صحة الطفل، مجلة الطفولة والتنمية، 113، 178 - 185.
- وزارة التربية والتعليم (2002). تقرير الطفولة في المملكة العربية السعودية (2000-1990). الرياض، وكالة الشؤون الثقافية.
- وزارة التربية والتعليم (2003). نشرة إيذاء الأطفال. الرياض: وكالة الشؤون الثقافية.
- ياسين، حمدي وآخرون (2000). إساءة معاملة الطفل ما قبل المدرسة وخصائصه النفسية. المجلة التربوية، 55، 34-74.
- اليوسف، عبدالله (2005). أطفال الشوارع: بداية مشكلة أمنية، مجلة البحوث الأمنية، 29، 85 - 140.
- اليوسف، عبدالله، الرميح، صالح، نيازي، عبدالمجيد (2006). العنف الأسري. الرياض. وزارة الشؤون الاجتماعية.
- اليونيسيف (2005). التقرير السنوي لليونيسيف. جنيف، سويسرا.

المراجع الأجنبية:

- Appel AE, Holden GW. (1998). The co-occurrence of spouse and physical child abuse: a review and appraisal. *J. Fam. Psychol.* 12, 578-99.
- Blumenthal, Ivan. (1994). *Child Abuse: A handbook For health care practitioners*. London: Edward Arnold.
- Brayden RM, Altemeier WA, Dietrich MS, Tucker DD, Christensen MJ, et al. (1993). A prospective study of secondary prevention of child maltreatment. *J. Pediatr.* 122, 511-16.
- Brooks, Gunn, J & Duncan. (1997). The effects of erty on Children . *The Future of Children Journal*, 7, 2, 55-71.
- Brunk M, Henggeler S, Whelan JP-(1987). Comparison of multisystemic therapy and parent training in the brief treatment of child abuse and neglect. *J. Consult. Clin. Psychol.* 55, 171-178.
- Chaffin M, Kelleher K, Hollenberg J. (1996). Onset of physical abuse and neglect: psychiatric, substance abuse, and social risk factors from prospective community data. *Child Abuse Negl.* 20, 191-203.
- Chalk R, King PA. (1998). *Violence in Families: Assessing Prevention and Treatment Programs*. Washington, DC: Natl. Acad. Press
- Cicchetti D, Toth SL, Maughan A.(2000). An ecological-transactional model of child maltreatment. In *Handbook of Developmental Psychopathology*, ed. AJ Sameroff, M Lewis, 689-722. New York: Kluwer Acad./Plenum.
- Daro D, Edleson JL, Pinderhughes H. (2004). Finding common ground in the study of child maltreatment, youth violence, and adult domestic violence. *J. Interpers. Violence* 19, 282-298.
- David, J. (1997). The treatabe Family Special issue child abuse and neglect. 11, 3-4.

Dishion TJ, McMahon RJ (1998). Parental monitoring and the prevention of child and adolescent problem behavior: a conceptual and empirical formulation. *Clin. Child Fam. Psychol. Rev.* 1,61-75.

Dubowitz H, Black MB-(2001). Child neglect. In *Child Abuse: Medical Diagnosis & Management*, ed. RM Reece, S Ludwig, 339-62. Philadelphia, PA: Lippincott.

Faller, Kathleen C. & Ziefert, Marjorie (1981). Cause of child and neglect. In Faller, Kathleen C. (Edit). *Social Work with abused and neglected: A manual of interdisciplinary practice*. New York: Free Press.

Finkelhor D, Moore D, Hamby SL, Straus MA.(1997). Sexually abused children in a national survey of parents: methodological issues. *Child Abuse Negl.* 21,1-9.

Gelfand, D. (1997). *Understanding child behavior disorder*. New York: Harroonrt Bace Cllege publishers.

Graham-Bermann SA, Edleson JL (2001). *Domestic Violence in the Lives of Children*. Washington, DC: Am. Psychol. Assoc.

Hall, E. Permuter, M, and Lamb ,Michael (1982). *Child psychology today*. New York : Random House.

Hines D, Malley-Morrison K.(2004). *Family Violence in the United States*. Thousand Oaks. CA: Sage

<http://www.alriyadh.com/2005/12/31/article119565.html> .

Iwaniec, Dorota O. (1995). *The emotionally abused and neglected child: Identification, assessment and intervention*. New York: Wiley.

Keller, H, R, Eme. (1983). *Child Abuse: Toward a comprhensive model*. In Center for Research Aggression, Prevention and control of aggression. New York: Pergamon Press.

Margolin G, Gordis EB. (2000). The effect of family and community violence on children. *Annu. Rev. Psychol.* 51,445 -79.

Natl. Clearinghouse Child Abuse Negl. Inform. (2004). *Child abuse and neglect fatalities: statistics and interventions*.

Pamela Rogers Melton and Robin Fretwell Wilson .(2005). *Investigation and Prosecution of Child Abuse Cases (3rd Edition)*. By the Americans National Center for Prosecution of Child Prosecutors Research Institute.

Abuse.Thousand Oaks, CA: Sage Publications.(2004). *Journal of Child and Family Studies*. 14, 1, 155-157.

Seltzer, J, A& Kalmuss,D. (1988). Socialization and Strees Explanations for Spouse Abuse. *Socila Forces*, 67, 2, 473-491.

Skowron E, Reinemann DHS. (2005). Effectiveness of psychological interventions for child maltreatment: a meta-analysis. *Psychother. Theory Res. Prac.* 42:52_71.

Straus MA, Gelles RJ.(1990). *Physical Violence in American Families: Risk Factors and Adaptations to Violence in 8,145 Families*. New Brunswick, NJ: Transaction Books

Tara Saathoff-Wells, Rex E. Culp and Candace T. Yancey (2005). Expectancies for Sexually Abused Children: Evidence of Perceiver Bias. *Journal of Child and Family Studies*, 4, 487 - 503.

Wolfner G, Gelles RJ. (1993). A profile of violence toward children: a national study. *Child Abuse Negl.* 17,197-212

World Health Org. (2002). *World Report on Violence and Health*. Geneva: World Health Org.

www.annabaa.org/nbanews/53/277.htm

www.atfal.org/ar/EventDetails.aspx?sec=1&e =61